

34

كانون الثاني - 2017

الغرجال

معاً لأجل سوريا

شهرية ناقدة متنوعة تصدر عن «مداد سوريا» للثقافة والإعلام



تجاهل
إعادة إعمار حلب
هرباً من متهات السياسة

فهرس العدد



www.algherbal.com



www.facebook.com/ALGRBAL



@ALGhRBAL

مجلة شهرية ناقدة متنوعة تصدر عن
مداد سوريا للثقافة والإعلام

رئيس التحرير والمدير المسؤول
رامي سويد

الإخراج الفني
محمد الخطيب

الآراء الواردة في المجلة تعبر عن رأي
كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن موقف
المجلة، وحق الرد مكفول للجميع.

يمكن إرسال المقالات والمشاركات
والردود على المقالات المنشورة إلى
بريد المجلة الإلكتروني:
algherbal.com@gmail.com

يمكن لم يرغب بإدراج إعلان على
صفحات المجلة التواصل مع إدارة
المجلة عبر:

algherbal.com@gmail.com

3 التغير أو الاندثار

4 إعادة إعمار حلب بين التجاهل ومتاهات السياسة

7 كاريكاتير الغربال

8 دروس من سقوط حلب

9 فوضى مواقع التواصل تكدر عينتنا السوريين

10 القضاء في سوريا خارج مناطق النظام

12 طلاب إدلب في متاهة المناهج المتعددة

14 أطمعة.. من بلدة منسية إلى موطن لأكثر
من ١٠٠ ألف نازح

15 صادق العظم الذي فكر مبكراً بالتغيير

16 سكان إدلب يلجؤون إلى مصادر بديلة للطاقة

18 سوء أوضاع مهجري ريف دمنشق يزيد مخاوفهم من
المستقبل

20 النظام يعتدي على نساء حاولن معرفة مصير
أقاربهم المعتقلين

21 يعمل في ورشة لصيانة السيارات ليعيل أسرته
رغم صغر سنه

22 محورية الفصائل على حساب الثورة السورية

23 حلب لم تسقط في أيام

24 مركز توثيق الانتهاكات يواصل توثيق الضحايا رغم
الصعوبات

25 منظمة العفو الدولية تقول إن الأمم المتحدة مهدت
طريق المحاسبة بسوريا

26 ماذا بعد حلب؟

27 تطور البيت التقليدي في حمص

30 ما هو مرض السرطان؟

31 كاريكاتير الغربال



التغيير أو الاندثار

رامي سويد

وأمام كل هذه التغيرات الكبيرة التي يعيشها العالم، والتي جاء كثير منها على خلفية ما يجري في سوريا والعالم العربي خلال السنوات الأخيرة، ما يزال كثير ممن يدعون سعيهم لتغيير النظام مصريين على التمسك برؤى وتصورات وشعارات بعيدة عن زمانها ومكانها، بل إنها ربما كانت بعيدة عن أي زمان أو مكان.

مازلنا إلى اليوم ومع كل هذه التغيرات التي تعصف بالعالم نتلقى يومياً من رجال المعارضة، السياسية والمسلحة، مزادات تتحدث عن الصمود والتحدي ورفض المساومة وغير ذلك من الشعارات التي شعبنا منها على أيام نظام البعث الطويلة في سوريا.

إن هذه الخسائر المتلاحقة التي لحقت بالثورة السورية انطلاقاً من خسارة حي بابا عمرو ووصولاً إلى خسارة حلب لم تكن فقط نتيجة الدعم الكبير الذي تلقاه نظام الأسد من حلفائه، بل كانت أيضاً بسبب غباء وجهل وتهور كثير من القائمين على الثورة، هؤلاء الذين عبثوا بالثورة فحولوها عن مسارها، مستثمرين شعارات لا يطبقون منها شيئاً على أنفسهم، هم من يتحمل مسؤولية ما آلت إليه الأمور مؤخراً.

في هذا العالم المعقد والصغير الذي بات مفتوحاً على بعضه بشكل غير مسبوق بالتاريخ لن يعيش إلا من يفهم التعقيدات السياسية ويتصالح مع حقيقة وجودها ويتعامل معها بسياسة تضمن نجاح مشروعه وبقائه، ومشروع الثورة السورية كان ومازال هو إسقاط نظام الأسد واستبداله بنظام تعددي يمثل الشعب السوري ويحقق تطلعاته.

وعلى هذا الأساس يكون من يخدم هذا المشروع في صف الثورة، التي باتت تترنح مؤخراً بسبب ثقل المشاريع الأخرى التي حملها من أدعوا أنهم في صف الثورة عليها، فمن جاء ليستثمر في الثورة بهدف تحقيق مشاريعه الضيقة لن يدافع عن الثورة ولن يعنيه أمرها.

بعد كل ما أصاب الثورة لم يعد مجدياً الاختباء خلف الأصابع، فالسوريون وثورتهم على المحك، والحال الذي كانوا عليه خلال السنوات الأخيرة، لجهة تقديم مشاريع الفصائل والأحزاب على مشروع الثورة يجب أن يتغير، فالله لا يغير ما يقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم.

خلال سنة وثلاثة أشهر من التدخل الروسي العسكري المباشر في سوريا انقلبت موازين القوى بشكل واضح لصالح الحلف الذي تشكل حول النظام السوري، على حساب الحلف المعارض للنظام، فبعد تداعي النظام للسقوط جاءت طائرات روسيا لتقدم غطاءً جويّاً كثيفاً وعنيفاً للنظام، فدمرت البنية التحتية بالمناطق الخارجة عن سيطرة النظام، واستنزفت سكان هذه المناطق، وكبّدت قوات الفصائل التي تقاتل ضد النظام خسائر فادحة، ما أجبر هذه الفصائل على الانحسار ميدانياً بشكل اقترب من الانهيار الكامل مؤخراً مع خسارة مدينة حلب والانسحاب المتتابع من مناطق ريف دمشق وضواحيها. وبشكل موازٍ للتغول العسكري الروسي في سوريا، والذي ترافق مع مناورات سياسية روسية مكنت حلف النظام من شراء الوقت الكافي للتمدد ببطء على حساب المعارضة بأهم مناطق سيطرتها بريف دمشق وبشمال سوريا، كانت رياح التغيير تضرب دول المعسكر الغربي، الداعم السياسي الأهم للمعارضة، فمع صعود موجة العمليات الإرهابية في الدول الأوروبية وتفاقم أزمة اللاجئين، صعدت تيارات اليمين إلى واجهة المشهد السياسي في الغرب عموماً، ووصل دونالد ترامب الذي أفصح مراراً عن مواقف عدائية تجاه العرب والمسلمين إلى رئاسة الولايات المتحدة الأميركية، وتمكن المحافظون في بريطانيا من كسب معركة التصويت لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي، وتقدمت الأحزاب اليمينية في الانتخابات التي أجريت خلال العام المنصرم في كل من فرنسا والنمسا وإيطاليا وغيرها.

وعلى صعيد المشهد في تركيا، شاهد الجميع كيف باتت الدولة الجارة، التي كانت وما زالت الدعم الأبرز للثورة السورية، تعاني من العمليات الإرهابية المتكررة قبل وبعد فشل محاولة الانقلاب العسكري الصيف الماضي، والتي أعقبها تقارب غير مسبوق بين تركيا وروسيا، نجم عنه حتى الآن تدخل الجيش التركي بشكل مباشر في شمال سوريا ضد تنظيم داعش، وتوسّط تركيا لدى روسيا لإخلاء المدنيين والمقاتلين الذي حوصروا في حلب، ليتوصل الطرفان بعدها لاتفاق هدنة شامل في سوريا تمهيداً لمباحثات سياسية بين ممثلي المعارضة والنظام في كازخستان.

إعادة إعمار حلب

بين التجاهل ومتاهات السياسة

فريق الغربال

أي كهرباء نتيجة الأضرار المتزايدة في شبكة الكهرباء، خصوصاً بعد سيطرة «داعش» على محطة حلب الحرارية الأكبر في سوريا بطاقة توليد ١١٠٠ ميغاواط، والتي توقفت عن العمل بالكامل لفترة طويلة، قبل أن يتفق التنظيم مع النظام على تشغيل قسم منها، ليتقاسم الطرفان الكهرباء التي تنتجها المحطة.

أما المياه فكانت تصل إلى بيوت السكان في مدينة حلب بمعدل مرة واحدة كل أسبوعين، مع مرور فترات انقطاع طويلة قد تمتد لأشهر يعتمد السكان خلالها على مياه الآبار الغير آمنة.

وتعرضت مدينة الشيخ نجار الصناعية الواقعة عند مدخل مدينة حلب الشمالي الشرقي لعمليات نهب وتدمير واسعة، وهي المدينة الصناعية التي تبلغ مساحتها ٤٤١٢ هكتاراً وكانت تحوي أكثر من ٦١٠٠ منشأة صناعية تنوّعت نشاطاتها الصناعية بين الهندسية والنسيجية والغذائية والكيمياوية والبرمجية.

وسيطرت قوات المعارضة على المدينة الصناعية في صيف عام ٢٠١٢ قبل أن تستعيد قوات النظام السيطرة عليها في شهر مايو/أيار من العام الماضي. وتعرضت مئات المنشآت الصناعية فيها لعمليات نهب، كما قام أصحاب عدد كبير من المنشآت الصناعية فيها خلال فترة سيطرة المعارضة بنقل معاملهم إلى تركيا وإلى إقليم كردستان العراق ومصر والمغرب. ثم أدى قصف النظام العنيف لمنشآتها إلى تدمير ما تبقى منها، قبل أن يستعيد السيطرة عليها بعد انسحاب قوات المعارضة منها.

كما يوجد شمال حلب تجمّعان صناعيان آخران، هما المنطقة الصناعية في الشقيف والمنطقة الصناعية في اليرمون، كما توجد منطقة صناعية صغيرة أخرى وسط مدينة حلب في حي الكلاسة. وقد توقفت منطقتا الشقيف واليرمون عن العمل بشكل كامل نتيجة عمليات النهب والقصف.

كانت، أم أن هناك أضرار وقعت على المستوى المادي والعمراني لا يمكن جبرها بأي شكل.

خارطة مقعدة لدمار حلب

تسببت سنوات الحرب التي شهدت قصفاً عنيفاً من قوات النظام لمناطق سيطرة المعارضة في حلب، بدمار مساحات واسعة من الأحياء التي سيطرت عليها المعارضة، ولا يوجد إحصاءات دقيقة لحجم هذا الدمار إلا أن أغلب التقديرات تتحدث عن دمار نحو ٧٠ بالمئة من مباني أحياء حلب الشمالية والشرقية والجنوبية، كما تسبب القصف العنيف بدمار البنية التحتية في هذه المناطق، حتى غابت شبكة الاتصالات الأرضية بشكل شبه كامل عن مناطق سيطرة المعارضة وغابت شبكات الهواتف النقالة والإنترنت بشكل جزئي، لتحل محلها خطوط الاتصال الفضائية التي استوردتها الهيئات الخدمية والإدارية الناشطة في مناطق سيطرة المعارضة من خارج سورية.

كما أدى قصف النظام إلى تدمير آلاف المدارس في حلب، وتوقفت المعاهد الفنية والمهنية الموجودة في مناطق سيطرة المعارضة في حلب عن العمل، وأصبحت الكهرباء تصل إلى منازل السكان بمعدل ساعة إلى ساعتين في اليوم فقط، مع مرور أسابيع طويلة على كثير من أحياء مدينة حلب من دون

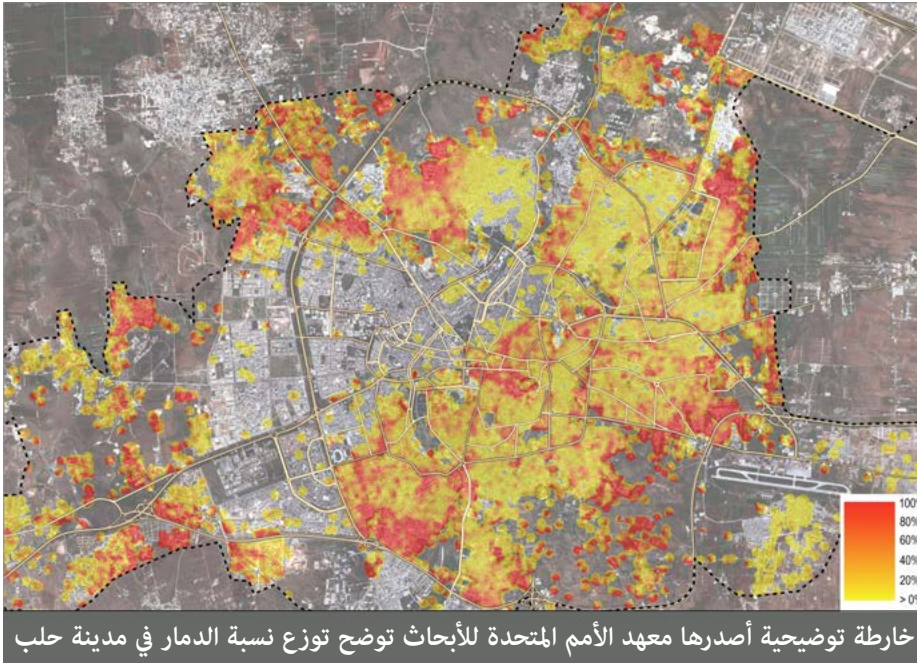
كانت حصة حلب من الدمار والخراب الذي أصاب مدن سوريا بفعل قصف قوات النظام وروسيا والمعارك التي دارت على أرضها بين قوات النظام والمعارضة هي الأكبر، حيث طال الدمار البنية التحتية في حلب ومناطقها الصناعية ومعالم حلب التاريخية ومعظم أحيائها الشمالية والشرقية والجنوبية.

وبالإضافة للخسارة الاقتصادية الكبيرة الناتجة عن تدمير أحياء حلب ومناطقها الصناعية وبنيتها التحتية، كانت هنالك خسارة على المستوى الحضاري والثقافي، تجلت بالأضرار التي لحقت بالمعالم الأثرية والمناطق التاريخية وسط المدينة، حيث طال الدمار قلعة حلب الشهيرة والجامع الأموي الكبير والأسواق والخانات والحمامات والبيوت القديمة.

ومع سيطرة قوات النظام السوري على كامل مدينة حلب بعد نهاية عملية الاخلاء التي شملت المحاصرين في مناطق سيطرة المعارضة بأحياء حلب الشرقية، والتي تمت خلال النصف الثاني من شهر كانون الأول، أصبح السؤال حول إمكانية إعادة إعمار حلب أكثر إلحاحاً من قبل، فهل يمكن أن يعاد بناء ما دُمّر من أحياء حلب وبنيتها التاريخية ومعالمها، وهي يمكن أن تعود حلب كما



تعرضت أحياء شمالي وشرقي وجنوبي حلب لدمار واسع (خاص الغربال)



ست سنوات من المعارك لا يوجد أي مشروع حقيقي فعلياً، حيث لم يتم تشكيل فرق من الخبراء لتحديد حجم الأضرار وتحديد الأولويات في مرحلة الإعمار، ولم يتم رصد أية أموال أيضاً لإعادة إعمار حلب.

المهندس المعماري، مصعب كور بلال قال لـ «الغرمال» في معرض الحديث عن إعادة الإعمار إنه «لا بد من وجود خطة استراتيجية واضحة وشاملة للتعامل مع الدمار الناتج عن الحرب في مدينة حلب تمهيداً للبدء بعملية إعادة بناء ما تهدم وترميم ما يصلح للترميم، ولا بد من التفكير بالأمر من الآن، حيث يجب أن تعقد المؤتمرات لتشكيل هيئات استشارية وتخطيطية تقوم بوضع خطط مستقبلية وتدرس حجم الدمار والإمكانات اللازمة للإعمار الذي يجب أن يعيد المدينة إلى حال أفضل مما كانت عليه».

وأوضح كور بلال لـ «الغرمال» أن «الدمار الذي طال حلب يعد الأكثر تعقيداً بالنسبة للدمار في المدن السورية، حيث شمل الدمار في حلب معظم البنية التحتية والمناطق الصناعية والأسواق التجارية، كما شمل أيضاً أحياء سكنية واسعة بالإضافة لمناطق ومعالم أثرية هامة، وبالتالي ستكون عملية إعادة إعمار المدينة معقدة جداً وتحتاج لخبرات وكفاءات متنوعة ودولية، هذا عدا الإمكانات المادية الكبيرة التي يجب أن تسخر لإعادة الإعمار». ويشير كور بلال إلى أن اتساع رقعة الدمار يوجب «توفير دعم استشاري ومادي

وقال غراندان الذي أشرف عام ١٩٩٩ على مشروع ترميم قلعة حلب إن «مشاريع الترميم وإعادة الإعمار تأخذ وقتاً طويلاً هنالك مدن امتدت مرحلة إعادة إعمارها لأكثر من نصف قرن، ومدينة دريسدن الألمانية خير مثال على ذلك، حيث لم تنتهِ فيها عمليات الترميم على اليوم».

ثلاث مبانى مدينة حلب لها قيمة تاريخية

في ضوء هذا الدمار الهائل الذي لحق بمبانى مدينة حلب، يبدو من الهام التعرف على تاريخ إنشاء منازل المدينة وواقعها، إذ كشفت البيانات المنشورة لمسح دخل ونفقات الأسرة الذي أعده المكتب المركزي للإحصاء عام ٢٠٠٩ إن ١٣٪ من منازل الحلبين يعود إنشاؤها إلى ما قبل العام ١٩٤٥، و٣٧٪ من المنازل بنيت خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٦٠، و٢٢٪ خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٦١ ولغاية العام ١٩٨٠.

أما النسبة الأكبر من المنازل والبالغة نحو ٥٣٪ فقد بنيت خلال الفترة الممتدة من العام ١٩٨١ ولغاية العام ١٩٩٥، فيما قال ٨٪ من أصحاب المنازل أنها بنيت فيما بعد العام ١٩٩٥، وكان هناك نسبة وقدرها ١٠٪ من أصحاب المنازل لا يعرفون تاريخ بناء منازلهم.

لا إعادة إعمار بدون خطة واستراتيجية وتحضير

حتى الآن لا توجد مشاريع حقيقية لإعادة إعمار حلب، لا من قبل اليونسكو ولا من قبل غيرها من المؤسسات المعنية، فبعد

مدينة حلب القديمة المتضرر الأكبر

قضت الحرب على سوق حلب الأثري (سوق المدينة) الذي يتألف من سوق محورية طويلة تمتد من قلعة حلب مروراً بسوق الزرب وحتى باب أنطاكية، وتتفرع عنه ٣٨ سوقاً جانبية، ليكون عدد الأسواق ٣٩ سوقاً مسقوفة، كانت تحتوي على نحو ٥ آلاف دكان ومحل تجاري، مجموع طول السوق يبلغ ١٤,٥ كيلومتراً، وتم تسجيله كأطول وأقدم سوق مسقوف في العالم في موسوعة «غينيس» للأرقام القياسية.

ولكن الاشتباكات المتبادلة وعمليات القصف التي شنتها النظام على قوات المعارضة التي سيطرت على معظم مدينة حلب صيف ٢٠١٢، تسببت بدمار واحتراق أجزاء واسعة من هذا السوق.

كما أدى قصف قوات النظام إلى انهيار مئذنة جامع حلب الكبير الذي يحوي مقام النبي زكريا، ودمار واحتراق أجزاء واسعة منه. ويعود بناء مسجد حلب الكبير إلى عهد الخليفة الأموي سليمان بن عبد الملك في بداية القرن الثامن الميلادي.

وقضت الحرب أيضاً على أهم المناطق الأثرية في حلب القديمة، وهي المنطقة الواقعة مقابل المدخل الرئيس لقلعة حلب الأثرية، إذ تسببت تفجيرات المعارضة للأنفاق أسفل المباني الأثرية التي كانت تتمركز فيها قوات النظام، بدمار شبه كامل لسوق خان الشونة الشهير وفندق الكارلتون ومبنى السرايا والعشرات غيرها من المعالم الشهيرة لمدينة حلب القديمة.

ويشير المهندس الاستشاري الفرنسي، تيري غراندان، إلى أن «نسبة الدمار في مدينة حلب القديمة بلغت ٧٣٪»، لافتاً إلى أن «أسواق حلب القديمة هي الأكثر تضرراً، تليها دور العبادة (المساجد والكنائس)، ومن ثم البيوت الأثرية». وأقر غراندان خلال ندوة عقدها في مدينة عنتاب التركية بفشل «اليونسكو» وهو المكلف من قبلها بإعداد ملف يوضح حجم الضرر الذي أصاب مدينة حلب القديمة، لحماية المواقع الأثرية في مدينة حلب، لافتاً إلى عدم تعاون الأطراف المتصارعة مع الجهود التي تبذلها المنظمة، حيث قال «تبقى الاجتماعات التي تنظمها اليونسكو بدون جدوى، من دون مشاركة من الأطراف المحلية».

التي تدعم المعارضة السورية، وهنا لا بد من الإشارة إلى دور منتظر للشركات التركية في الجانب التنفيذي لمشاريع إعادة الإعمار، نظر لتفوقها وخبرتها في مجال الإنشاءات والبناء وترميم المواقع الأثرية.

إعادة الإعمار يجب أن تكون ضمن خطة تنموية

لا يمكن أن ينجح مشروع إعادة الإعمار إلا إذا ترافق مع مشروع لإعادة بناء الاقتصاد السوري وتحفيز النمو وتحقيق الإصلاحات الاجتماعية، ذلك أن إنفاق مبالغ كبيرة في إعادة الأعمار لا يمكن أن يتم إلا ضمن خطة تنمية اقتصادية واجتماعية بعيدة المدى.

حيث أن عملية إعادة الإعمار ستستغرق ٢٠ عاماً بحسب تقديرات البنك الدولي، وهو ما يجعل إعادة الإعمار عبئاً إن لم ترافق مع تنمية حقيقية، والتنمية الحقيقية تستدعي حشد الموارد البشرية العلمية والاستثمارية السورية، التي بات معظمها خارج سوريا بفعل النزوح والهجرة، ولا يمكن أن يعود هؤلاء إلى سوريا مع مدخراتهم والأموال التي يمكن أن يوظفوها في الاستثمار إلا بوجود حل سياسي حقيقي واستقرار أمني وخطة تنموية تعود معها عجلة الاقتصاد إلى الدوران، وهذا وحده ما يضمن عودة الكوادر السورية إلى البلاد دون أن تقصى بالقمع والتزهييب عن المشاركة في القرار السياسي والوطني.

كلفة إعادة الإعمار الباهظة تحول الملف إلى ورقة ضغط سياسي

لا شك أن الكلفة الباهظة لإعادة الإعمار ستكون العائق الأول أمام تنفيذ مشاريع إعادة الإعمار، ذلك أن البنك الدولي قدّر خلال شهر شباط الماضي كلفة إعادة إعمار سوريا بمبلغ يتراوح بين ١٥٠ و ٢٠٠ مليار دولار أمريكي، وهذا ما يعني أن ملف إعادة الإعمار سيكون ملفاً يسيل له لعاب الأطراف الدولية والإقليمية المتصارعة على سوريا.

ولا شك أيضاً أن مشروع إعادة الإعمار لن يكون من خارج الحل السياسي، لأن مصادر تمويله ليست متاحة في موسكو التي دعمت الأسد ليعيد بسط سيطرته على حلب، حيث أعربت ممثلة الشؤون الخارجية والأمن في الاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغريني، خلال شهر تشرين الثاني، عن «استعداد الاتحاد لتقديم دعم مالي لسوريا في حال موافقة جميع الأطراف على الحل السياسي».

لكن الدول الأوربية تعاني بدورها من أزمات اقتصادية وتباطؤ في معدلات النمو لذلك لا يُتوقع أن تتمكن من تغطية كلفة إعادة الإعمار الباهظة، الأمر الذي يرجح تدخل دول الخليج العربي لتغطية معظم كلفة إعادة الإعمار، وهو الأمر الذي سيجعل من ملف إعادة الإعمار ورقة ضغط إضافية على النظام السوري للقبول بحل سياسي وفق أجندة مرضية لدول الخليج العربي وتركيا

كبير لضمان عدم تشويه الوجه التاريخي والحضاري للمدينة، ولحماية ما تبقى من المباني المتضررة المعرضة للتداعي نتيجة العوامل الجوية وعمليات النهب والتخريب التي قد تطالها في ظل سيطرة قوات النظام».

المعارضة تتجاهل ملف إعادة الإعمار والنظام يواصل التدمير

يلفت المهندس المدني، محمود الحافظ، في حديث لـ «الغريال» إلى أن «المعارضة السورية لا تولي أي اهتمام لموضوع إعادة الإعمار، لا في حلب ولا في غيرها، وذلك بسبب انشغالها الكامل بالتداعيات الميدانية والسياسية، التي يفرضها واقع استمرار النظام بتدمير مناطق سوريا واحدة تلو الأخرى».

لكن حافظ يؤكد على وجوب أن يكون هناك «حوار وتشاور، على الأقل، حول آليات إعادة إعمار مدينة حلب مستقبلاً»، ويوضح قائلاً «يجب أن نفكر بمستقبل المدينة، أتمنى أن يتكون وعي حول أهمية الموضوع»، ويبرر ذلك بقوله «إذا لم يحظى موضوع إعادة الإعمار بالاهتمام المطلوب فقد نشهد نفس المشاكل التي دفعت الشعب السوري للخروب بالثورة، مثل تدني مستوى الخدمات إلى حد كبير في مناطق معينة، وانتشار العشوائيات، في ظل قصور الخطط العمرانية وعدم تطبيق أي خطط للتنمية».



يحتاج ترميم المواقع الأثرية إلى مؤسسات دولية متخصصة (جامع حلب الكبير - خاص الغريال)



دروس من سقوط حلب

إبراهيم العلي

على الاحتفاظ بموقع الهجوم وتحويلها إلى الدفاع لتقع بموقف لا تحسد عليه، حيث بات أقصى غاية لها أن تهجر ومن معها من المدنيين بأمان، بعدما كانت أحياء حلب الغربية محاصرة من قبل الفصائل، وكنا جميعاً نشهد خلافات الفصائل واعتداء بعضها على بعض وفق منطق «التغلب»، فمن يستطيع فرض قراره بالقوة لا ينتظر رأي أحد، ولا يحتكم إلا إلى قوته، وليس من قبيل الصدفة أن نجد أوضح مثال على ذلك هجوم كتائب الزنكي وفصائل أخرى بدفع من جبهة «فتح الشام» على تجمع فاستقم كما أمرت، وذلك قبل عملية التهجير الكبرى بأسابيع قليلة، وهي حالة شاهدنا حالات مماثلة لها في مناطق أخرى توشك أن تلقى نفس المصير ما لم يسارع قادة الفصائل إلى التعالي على مصالحهم الضيقة وتقديم مصلحة الثورة والتمسك بمكتسباتها.

من دروس حلب أيضاً أن صون الدماء والأعراض والأموال رأس مال أي نظام حكم في أي مجتمع من المجتمعات، والتفريط بهذه المصلحة العامة الحيوية، كلباً أو جزئياً، يعد خسارة استراتيجية عظيمة لا تضاهيها أي خسارة عسكرية ميدانية، بل تعد الثانية نتيجة طبيعية للأولى.

أخيراً، الدرس الذي لا يزال بعض الشباب المتحمس يجادل فيه ويسوؤه أن يسمعه، أن السلفية الجهادية كمشروع عسكري وسياسي لم يجلب على الأمة في كل البقاع التي ظهر فيها إلا الدمار وتمكين العدو والمحتل والمستبد من رقاب أبنائها، وهو مشروع يتناقض جوهرياً مع مشروع الثورة وليس مع شعاراتها فحسب، فالسلفية الجهادية تقول تصريحاً لا تليحاً إنها لا تؤمن بحق الشعب في اختيار حكامه واعتماد آلية لمراقبتهم ومحاسبتهم بل يؤمن كل تنظيم من تنظيماها بنفسه وبمجلس شوره وبأهل الحل والعقد المنتمين إليه هو لا إلى الأمة، وفوق كل ذلك عندما تشعر هذه التنظيمات بقرب مرحلة قطف الثمرة تشرع في التناحر فيما بينها، لتنتهي هذه الحالة المتكررة بعودة أنظمة وعصابات القتل والسرقة إلى الحكم مجدداً.

شهدنا محاولات لدى بعض الفصائل التي انبثقت في البداية عن رحم السلفية الجهادية لعقلنة نفسها وخطابها، لكنها ظلت تحاولت شكلية في الغالب، ولم تتحول إلى قيم تغرس في نفوس مقاتليها بل استخدمت خطابها كجزء من معركة إثبات الذات مقابل الآخرين، وهكذا سنجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة ما لم نقاطع هذا المشروع برمته، وهنا الدرس موجه لشبابنا وفصائلنا الذين انساقوا في حباله قبل غيرهم، أما نحن فعلياً أن نستوعب بعضاً وأن نندافع أيضاً حتى نصل إلى بعث روح الثورة مجدداً والاتفاق على مسارها وغايتها، وبعد تحقيقها ليعبر كل منا عن نفسه كما يشاء.

لطالما كانت حلب المدينة السورية الموعلة في التاريخ والحضارة عصية على محاولات النظام وأعدائه الرامية لإعادتها إلى بيت الطاعة بعدما لحقت موكب الثورة، ذلك بسبب إصرار أهلها على رفض حكم الأسد رفضاً باتاً رغم استهداف مناطقهم ومنازلهم وأرزاقهم بكل أنواع القصف، ليقدموا التضحيات الكبيرة في سبيل قطع الطريق على إعادة ضمهم إلى مزرعة الأسد، ما جعلهم طليعة الثورة وسهمها الضارب.

ولذلك كان لسقوط حلب المحررة بيد النظام وقع عظيم في قلوبنا جميعاً، ولعل سقوطها دق جرس الإنذار الذي ينبه إلى حجم التحديات وصعوبة المرحلة التي تمر بالثورة، لكن هذا لا يعني قطعاً نهاية الثورة ولا إخمادها.

ورغم رفضنا لأن تكون السيطرة العسكرية على الأرض معياراً على نجاح الثورة أو فشلها، فإنه حتى بهذا المنطق ليس ما جرى في حلب أكثر من سقوط منطقة محاصرة بعد وصول المحاصرين فيها إلى خيارين لا ثالث لهما؛ الموت جوعاً أو الموت قتلاً، كما كان سابقاً حال داريا وحمص القديمة وجميع المناطق المحررة التي حوصرت لأعوام.

ثمة خطر على مناطق الثورة الداخلية التي يسهل محاصرتها أو تلك التي تخضع للحصار بالفعل، في ظل عدم حصول اختراق بنوعية السلاح الذي يتوفر في أيدي الثوار، لا سيما مضاد الطيران، وأيضاً في ظل جموح دولي نحو تثبيت حكم الأسد وعدم السماح بقيام بديل له، مع إتاحة الفرصة لتسوية سياسية تحافظ عليه وتستوعب المعارضة ومطالبها نسبياً.

أما المساحات الواسعة المحررة في أيدي الثوار والمفتوحة على الحدود مثل محافظة إدلب وريف حلب الغربي وريفها الشمالي وشمال محافظة حماة ومعظم محافظة درعا فالخطر الذي يهددها أدنى مراحل، فهي مناطق مفتوحة وبعيدة عن الحصار وعصية على العودة إلى حكم الأسد ما دامت لدى أبنائها الرغبة في الحفاظ على الحرية، المكسب الأهم الذي حققوه خلال السنوات السابقة، وإن كانوا لم يتمكنوا من بناء نموذج الحكم البديل ولو بأدنى الحدود.

لا شك أن ما جرى في حلب يرقى إلى مستوى الصدمة، ورغم خطأ الوقوع في تهويل هذه الصدمة واتخاذها علامة على أفول الثورة، فإنها يجب أن تمثل لنا في سوريا نبراساً نهتدي به في مواصلة مسيرة التحرير والتحرر، فسقوط حلب ينطوي على دروس ثينة جدير بكل تائر أن يفتح عقله وقلبه لها وأن يعيها ويقدرها حق قدرها.

أول تلك الدروس وأقساها هو دور الفرق في عدم قدرة الفصائل

فوضى مواقع التواصل تكدر عيشة السوريين

أحمد صباح

لم يقتصر الأمر على الإغراق الذي يعيشه المتلقي بكم هائل من المعلومات الخارجة من سوريا، وأغلبيتها رديئة المحتوى والمكررة، بل تحولت تلك الوسائل إلى أداة تستخدم في «صنع الحدث أو التمهيد لحدوثه».

بات الفضاء الافتراضي مصدر الخبر، ووسيلة التنسيق والترتيب للفعاليات الثورية، بل وأعطى الخبر صاحبه من الأفضة ما يشاء، فمن يملك هامشاً من الحرية فباسمه، وإلا فله الخيار بالتخفي وراء ما يشاء من الأفضة، يفتح ذلك باب التساؤلات عن ماهية الدور الذي يمارسه النشاط بالفضاء الإلكتروني.

كثيراً ما أدى تسرب خبر ما عن عمل عسكري إلى مجتمع فيسبوك إلى إلغاء العمل، إذ يتبارى الكثيرون في إثبات اطلاعهم على الأهداف ومحاور المعركة بل والخطأ أحياناً، ما يؤدي إلى تأجيل العمل أو إلغائه أحياناً ومن ثم تعرض من سرب المعلومات للعقوبة، وقد تكون تلك الفوضى في نقل الأخبار مفيدة في بعض الأحيان إلا أن الضرر الناتج عنها أكبر بكثير من الفائدة التي تحققها.

إن حالة «القطيع» تحكم في كثير من الأحيان، حيث يسود ذاك الجمع الهائل من المستخدمين جو من اليأس حال خسارة منطقة ما كما حدث في مدينة حلب أخيراً، فرغم حجم الكارثة وفجاعة الموقف فنحن بحاجة لطرح مواقف وأفكار بدل النواح والإحباط، وبالمقابل فإن تقدماً ما للشوار على إحدى الجبهات ترى الجمهور الافتراضي شطح بأحلامه بعيداً عن الواقع وصاغ أحلامه كمنشورات على صفحته وكأنه ما يحلم به هو عين الواقع.

خلال الصيف الماضي وتحديداً في شهر رمضان حصل إشكال في مدينة كفرنبل بين ساكني مركز إيواء من نازحي ريف حماة الشمالي الغربي وتطور إثر تدخل المحكمة الشرعية، واستمرت المشكلة لأيام وكادت أن تتحول لنزاع مسلح إثر نشر مقطع فيديو من قبل أحد الناشطين يتهم فيه عناصر المحكمة بقتل أحد النازحين دون أيما إثبات، فتحوّلت صفحات فيسبوك إلى ساحات للسباب بين الطرفين ومن تحامل إلى صف كل منهما، وكان لدى كل من الطرفين الكثير من الأسماء الحركية التي حرضت وبثت الإشاعات والأقاويل والسباب المسيء المتبادل، ولم تكن الواقعة اليتيمة فقد شهدنا بعدها بأيام ما حدث في بلدة البارة ودور الناشطين في فيسبوك في التحريض الأمر الذي نتج عنه دم مهدور وطرّد أكثر من ٨٠٠ عائلة من البلدة.

يستحق الواقع الإعلامي على مواقع التواصل الاجتماعي وقفة تأمل من قبل نخبة على مستوى عالي من الوطنية والحس بالمسؤولية، تتبعها بلقاءات يتمخض عنها خطة وورقة عمل، أو جملة ضوابط أخلاقية تعيد الثقة بالمحتوى الإعلامي الذي تنتجه الثورة، وتفرض الغث من السمين منه، ليعود هذا المحتوى كما كان بأيام الثورة الأولى.

مع انطلاق الثورة السورية عام ٢٠١١ انتشر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، بسبب الاعتماد عليها في نشر الأخبار والتواصل، لا سيما مع منع النظام لوسائل الاعلام التقليدية من العمل وحرمانه السكان أدنى مقومات الاتصال التقليدية كشبكات الاتصالات الخلوية والهواتف الأرضية، ومراقبة أجهزة أمنه لهذه الشبكات.

وأصبح عدد رواد مواقع ومنصات مواقع التواصل يقدر بمئات الآلاف، لتتحول إلى ساحة لنشر الآراء والأخبار، بالإضافة إلى دورها الأساسي في تسهيل التواصل، خاصة أن مواقع التواصل الاجتماعي أزال كل حواجز الاتصال والتفاعل بين مستخدميها. ولكن اقتحام هذه المواقع لحياتنا الاجتماعية كان له آثار سلبية أيضاً، حيث أدى وجودها في كثير من الأحيان لتفاقم المشاكل الاجتماعية.

وبعد سنوات ست من الثورة ما زالت مواقع التواصل تمارس دورها على أكمل وجه، حيث تصدر المستخدم السوري لتطبيق «فيسبوك» و«واتس أب» رأس قائمة المستخدمين العرب بنسبة وصلت إلى ٩٥٪ من السوريين يستخدمون «فيسبوك» و٩٨٪ يستخدمون «واتس أب» وذلك حسب دراسة أعدتها كلية دبي للإعلام الاجتماعية.

لكن الوضع اختلف كثيراً عما كان عليه في بداية الثورة، حيث كان استخدام وسائل التواصل الاجتماعي مقتصر على مجتمع الناشطين، وكان امتلاك حساب على فيسبوك يستلزم امتلاك جهاز كمبيوتر، ولهذا كان الوضع أكثر انضباطاً، ومع دخول أجهزة المحمول الذكية إلى السوق بات كل شخص قادراً على امتلاك حسابات على مواقع التواصل، وهو ما أدى لارتفاع عدد المستخدمين بشكل كبير.

وتشير إحصاءات الإسكوا (وهي لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) بأن عدد مستخدمي الانترنت في سوريا عام ٢٠١٠ كان أربعمئة ألف مستخدم، وما هي إلا شهور حتى تنطلق الثورة السورية ويقفز الرقم إلى ثلاثة أضعاف، ليصل إلى ثلاثة ملايين بداية عام ٢٠١٢.

وعلى هذا الأساس بات فضاء مواقع التواصل متاحاً للجميع، ما أغنى المحتوى وأدى لارتفاع الكم بشكل هائل، إلا أن المستوى والنوع انحدروا بقوة إلى الأسفل.

لقد باتت تتضارب الآراء حول الخبر الواحد، حتى بات المتلقي في شك من مدى مصداقية الخبر، أو الصورة، وتحول الجهد المركز والموحد في بداية الثورة لنقل الأخبار، إلى تيارات واتجاهات تلتقي أحياناً في الأهداف، وتتنافر أحياناً أخرى إلى درجة الوصول إلى المهاترات وتبادل الاتهامات، ما أدى لتشتيت الجهود والطاقات، وانعدام الموثوقية بالمعلومات التي يدلي بها الناشطون لوسائل الإعلام.

غياب اعتراف السكان بمحكمة معرة النعمان يضعف من دورها

علاء الدين إسماعيل

المحكمة غير قادرة على الفصل بين الفصائل المتنازعة.

ويقول الملازم أول المنشق، يوسف العلوان، وهو رئيس مخفر مدينة معرة النعمان لـ «الغربال»، إن «سبب عدم استجابة الكثير من الناس لأحكام محكمة المعرة، يتمثل بفشل المحاكم في إعطاء صورة ناصعة للحكم والعدل، وهذا خلل كبير يؤدي لتشويه صورة المحكمة، لذلك على المعنيين بالشأن أن يجتهدوا في إنشاء محاكم ذات استقلالية وسيادة وغير خاضعة لسلطة أي فصيل مهما كبر حجمه».

كل هذه العوامل ساهمت بعدم اعتراف كثير من السكان بمحكمة المعرة وهي الأكبر والأهم في إدلب، وبتملأهم من قراراتها وأحكامها، التي كان من المفترض أن تكون الجسم القضائي الأكثر تنظيماً في إدلب.

دورة من خمسة عشر يوماً أو عشرين يوماً لا تصنع قاضياً، الأمر الذي جعل المحاكم الشرعية تقع في أخطاء عظيمة، وما استمرار بعض المحاكم وقوتها إلا لأن القائمين عليها استعانوا ببعض القضاة السابقين أو المحامين الذين لهم خبرة في إدارة العملية القضائية». ومن جانبه قال المحامي إبراهيم غنيم لـ «الغربال» إن «معظم المحاكم تخضع لسلطة الفصائل العسكرية، ونحن نعلم أن أهم أسباب نجاح القضاء هو استقلاليته وعدم خضوعه إلا لسلطان الحق».

كما أن عدم وجود أو ضعف القوة التنفيذية التابعة للمحاكم، جعل كثيراً من الأحكام غير قابلة للتنفيذ، خاصة وأن بعضها وقعت على أفراد من فصائل قوية أو قادة فصائل، فذهب الحكم في مهب الريح، وضعفت المحكمة في أعين الناس، هذا فضلاً عن أن

بعد سيطرة المعارضة بشكل كامل على مدينة معرة النعمان بريف إدلب، تم تشكيل محكمة من معظم الفصائل العسكرية في المنطقة، بناء على محاصصة عسكرية، وبالرغم من أن الكثير من القائمين على هذه المحكمة كانوا من ذوي الكفاءة، لكن قراراتها لم تلقى قبولاً لدى كثير من السكان.

يقول القاضي في محكمة معرة النعمان، الشيخ أحمد العلوان لـ «الغربال» إن «تأسيس محكمتنا على أساس محاصصة عسكرية فتح مجالاً واسعاً لدخول ضعيفي الخبرة وقليلي الكفاءة في مجال القضاء».

ويضيف العلوان أن «هناك بعض المحاولات لتدريب أشخاص في مجال القضاء، ولكن

الافراج بكفالة والعفو العام

يزيدان من تدمير السكان من محكمة دار العدل بدرعا

عمار الحوراني

فرصة أخرى للسرقة بإطلاق سراحهم. وكانت دار العدل قد أعلنت في نهاية شهر آب الفائت عن عفو عام للمعتقلين لديها، دون المتهمين بارتكاب جرائم قتل والاعتصاب والتعامل مع النظام وتنظيم داعش، وشمل قرار العفو نحو ٧٠ معتقلاً، معظمهم متورطين بسرقة ممتلكات عامة أو خاصة.

وقال المحامي السابق وعضو نقابة المحامين في درعا، أكرم المفعلاي إن «المحاكم التي تُنشأ خلال فترة الحروب، والتي تكمن مهمتها في حفظ الأمن والحد من الاعتداءات على السكان، لا يمكن أن تصدر قرارات العفو العام، أو الإفراج بكفالات مالية، لأن ذلك يزيد من التعقيد الأمني، خصوصاً مع عدم وجود حكومة لحفظ النظام، وعدم وجود محاكم تتمتع بصلاحيات واسعة ولديها قوة تنفيذية خاصة بها».

بارتكاب جرائم القتل والاعتصاب والتعامل مع النظام السوري، دون أن تنظر إلى ذلك من باب الضرر، الذي من الممكن أن يُسببه السجناء المطلق سراحهم، للسكان، خاصة أن معظم من أطلق سراحهم بقرارات العفو العام، هم من السارقين».

وأضاف البردان إن «دار العدل أفرجت مؤخراً عن أبرز لصوص بلدة الغارية الشرقية بريف درعا الشرقي، مقابل كفالة مالية قدرها ٢,٥ مليون ليرة سورية، بالرغم من تقديم بعض السكان شهادات ضده، وخاصة في تورطه بسرقة الأكبال الكهربائية في البلدة، وبيعها بقيمة ٢ مليون ليرة سورية على الأقل».

ويطالب السكان محكمة دار العدل، بالنظر بعين الاعتبار إلى نتائج قرارات العفو الصادرة عنهم، ومحاسبة المتورطين بالاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة، بدلاً من إعطائهم

تزيد قرارات الكفالة والعفو العام الصادرة عن محكمة دار العدل بمحافظه درعا، من تدمير السكان من المحكمة وقضاتها، لما ينتج عن ذلك من زيادة في الفلتان الأمني في المحافظة. وحُصصت مؤخراً بعض قرارات العفو العام والكفالة، للمتهمين بالارتباط بتنظيم داعش، والسارقين والمعتدين، وكان آخرها الإفراج عن مقاتل مرتبط بتنظيم داعش بريف درعا الغربي، متهم بقطع رؤوس عدد من مقاتلي الجيش الحر، خلال المعارك الأخيرة مع التنظيم غرب درعا، وذلك مقابل كفالة مالية. وقال عيد البردان، وهو أحد سكان مدينة طفس بريف درعا الغربي لـ «الغربال» إن «محكمة دار العدل تستند في قرارات العفو العام، إلى إصلاح السجناء لديها، والمتهمين

هيئات الغوطة الشرقية القضائية صورية و ترتكب الانتهاكات

غيلان الدمشقي

مُخبرين كما أنها لا ترجع إلى القضاء في حال توقيف المطلوبين، والأهم من ذلك أن معظم القضاة محسوبين على الفصائل العسكرية، حيث تم توزيع مناصب القضاة وفق تزكية الفصائل العسكرية وأصبح المهتم الانتماء أو الرضا الفصائلي عن القاضي المُعين». لذلك ووفقاً لشهادات النشطاء والاختصاصيين فإن المؤسسة القضائية في الغوطة الشرقية لم تنزل تُصنف ضمن خانة المؤسسات القضائية السورية الواقعة تحت سيطرة السلطة التنفيذية المتمثلة في حالة الغوطة بالفصائل العسكرية، علماً أن الكثير من الانتهاكات المتمثلة بالتعذيب والإخفاء القسري والحرمان من الحق في النشر والتعبير وغيرها وقعت على يد المكاتب الأمنية التابعة للفصائل العسكرية على نشطاء مدنيين وإعلاميين في الغوطة الشرقية.

بعد سيطرة الفصائل على الغوطة تم إنشاء «الهيئات الشرعية» والتي يشرف عليها رجال دين من أبناء المنطقة، ثم تطورت هذه المؤسسات في السنوات الأخيرة إلى ما يسمى «الهيئة العامة للقضاة في الغوطة الشرقية»، التي ضمت عدداً من حملة الشهادات الاختصاصية كالمحاميين وخريجي كليات الشريعة والقانون. يقول أحد المحامين المقيمين في الغوطة لـ «الغريبال» إن «هذه المؤسسات المُسمّاة زوراً بالقضائية لم تتمكن من ملئ الفراغ وإيجاد البديل القضائي الذي يضمن حقوق الناس ويلجم تجاوزات مكاتب الفصائل الأمنية». ويضيف إن «أسلوب الفصائل العسكرية أصبح شبيهاً جداً بأسلوب نظام الأسد في اعتقال الناس واستدعائهم للمكاتب الأمنية، فالمكاتب الأمنية للفصائل أصبح لديها

تُعدّ السلطة القضائية في كافة الدول مقياساً للتطور الحضاري الذي يرتبط وجوداً وعدماً بمقدار تطور القضاء، والغوطة الشرقية لدمشق باتت تعتبر كياناً مستقلاً ولها قضاء خاص، يخضع أيضاً للتقييم لمعرفة درجة التقدم أو التأخر في هذا المجتمع. يقول الناشط الإعلامي، أبو محمد الدوماني، لـ «الغريبال» في بداية الثورة كان المطلب الرئيس للناس هو العدالة وكف يد أجهزة النظام الأمنية، وللأسف اليوم يسيطر الخوف من المكاتب الأمنية للفصائل العسكرية، لقد أصبح هناك جيش من المخبرين الذين يحصون أنفاس أهل الغوطة ويراقبون حساباتهم على وسائل التواصل الاجتماعي لتتبع آرائهم وانتقاداتهم الموجهة لقادة الفصائل «العسكرية».

قضية الشيخ الدويخ تكشف هزلية دور "محاكم الشعب" بالحسكة

خطاب شيخة

ولا تمر الحجوزات التي تطال ملكياتهم إلى مكاتبها وليس لدى محاكم الشعب صلاحية قبول دعاوي كشف عن مصير المعتقلين ومحتجزاتهم لدى وحدات الحماية، أو حتى الطلب منها إحالتهم إليها». ومن جانبه، قال المحامي، عبدالله طالب، لـ «الغريبال» إنّ «الإدارة الذاتية» قامت بتشكيل أربع محاكم استئناف، ومحكمة نقض مقرها مدينة القامشلي، يتبع لها مكاتب قضائية حسب الحاجة في المناطق، وهذا يعرضها لعدم الاستقرار»، وتابع «اعتمدت المحاكم مبدأ العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية الواسعة وتجلى ذلك بتعين قضاة لا على أساس الاختصاص القضائي بل عبر تأهيلهم بدورات قانونية بدون مؤهل علمي، ناهيك عن إجراء محاكمات علنية أمام الجمهور في الساحات ما يعتبر بمثابة إيقاع عقوبة الفضيحة التي يقابلها التشهير في القانون».

وأولاده مجهولي المصير إلى اليوم. وقال صالح الجراد وهو أحد وجهاء عشيرة البكارة لـ «الغريبال» أنه «توجه مع مجموعة من وجهاء العشيرة في مهمة لملاحقة قضية الشيخ الدويخ لمعرفة مصيره ومصير ممتلكاته، حيث قمنا بمراجعة محكمة الشعب المختصة بالنظر في قضايا منطقة جبل عبد العزيز، والتي لم تزودنا بأي إجابة ومراجعة محكمة الاستئناف في القامشلي ثم محكمة النقض، ليس للطعن في حكم قد صدر بحق الشيخ الدويخ فقط، بل لمحاولة معرفة مصيره أو على الأقل إرشادنا إلى المحكمة صاحبة الاختصاص بالموضوع». وأضاف الجراد أنه «بعد مرات عديدة من المحاولة، أفادنا أحد العاملين في المحاكم لقاء مبلغ مالي قدمته له، بأن الشيخ وغيره من الذين تعتقلهم وحدات الحماية العسكرية، لا يحالون إلى محاكم الشعب ولا تملك هذه المحاكم حتى صلاحية السؤال عنهم

أقامت الإدارة الذاتية التابعة لحزب الاتحاد الديمقراطي بزعامة صالح مسلم ما أسمته «محاكم الشعب» في المناطق التي تسيطر عليها شمال سوريا، واعتمدت هذه المحاكم على ما أسمته «معيار العدالة الاجتماعية» لكنها في الواقع كانت تقوم بممارسات لا تخرج عن أن تكون مجرد تطبيق لسياسات مليشيا قوات حماية الشعب التي تسيطر على المنطقة. وجاءت قضية اعتقال الشيخ عبد الرزاق فيصل الفندي الدويخ، أحد مشايخ قبيلة البكارة، مع أولاده الأربعة، وهم من سكان جبل عبد العزيز جنوب غربي الحسكة، وحجز ممتلكاتهم المالية المنقولة (قمح، نقد مالي، مصاغ ذهبي) والغير منقولة (منازل ومحلات بعد حرقها) بطريقة تعسفية من قبل وحدات الحماية، لتكشف عن حقيقة هذه المحاكم، حيث ما يزال الشيخ الدويخ

طلاب إدلب في متاهة المناهج المتعددة

نور الدين الإسماعيل

يقول طالب الثانوية العامة خالد العلي والذي يدرس في إحدى المدارس التابعة للنظام في محافظة إدلب لـ «الغربال» أنه «نحن ندرس المناهج المعتمدة من قبل النظام لأننا سنقوم بتقديم امتحانات الشهادة الثانوية عن طريقه وفي مناهجه المقررة».

مديرية التربية الحرة تعدّل مناهج النظام

بعد الإعلان عن تشكيل مديرية التربية الحرة تم تكليف بعض العاملين في الحقل التربوي بإعادة النظر في بعض المناهج التعليمية المعتمدة من قبل النظام، فألغيت مادة التربية الوطنية كونها تتحدث عن حزب البعث وما يسمى بمنجزات الحركة التصحيحية في معظم أبوابها، واقتُرحت تعديلات على مادة التاريخ والفلسفة وإلغاء جميع الدروس في أي مادة تتحدث عن النظام السوري وآل الأسد كونها كانت تأخذ حيزاً كبيراً في بعض المواد، وفي سؤال للخبير التربوي الأستاذ خالد الزيدان عن انعكاس تعدد المناهج على الطلاب بشكل عام في المحافظة قال لـ «الغربال» إنه «بكل تأكيد هناك انعكاسات سلبية على تعدد المناهج في المجال التعليمي وخصوصاً في المواد الاجتماعية كالفلسفة والتاريخ أو المواد الأدبية كاللغات، وكمثال على ذلك مادة التاريخ، التي يقدّم فيها النظام السوري معلومات تهمة، ويريد غرسها في أذهان الطلاب لا تتوافق مع رؤية المعارضة للتاريخ ويعتبرها معلومات مزيفة وترويجية غير دقيقة».

وتابع الزيدان حديثه حول خطة مديرية التربية الحرة في مناهجها قائلاً: «يرى البعض أنه من الضروري تغيير المناهج بشكل جذري عن مناهج وزارة التربية التابعة للنظام وهذا في رأيي الشخصي أمر صعب جداً وغير قابل للتطبيق على أرض الواقع والحل الأفضل في هذه الحال هو ما يقوم به بعض العاملين والمهتمين بالشأن التربوي من دراسة لتطوير وتعديل بعض المناهج التي نرى من

لم يكن التعليم بمنأى عما يجري في سوريا في ظل الحرب المستعرة التي سحقت البشر والحجر، فال تعليم نصيبه الكبير من تلك الحرب وظهرت آثارها واضحة للعيان من خلال تشتت البوصلات الموجودة في الداخل السوري بشكل عام وفي محافظة إدلب بشكل خاص وذلك لخصوصية هذه المحافظة التي خرجت عن سيطرة النظام السوري وأصبحت تحت سيطرة جيش الفتح.

بعد أن قام جيش الفتح بتحرير محافظة إدلب بشكل كامل ظهرت عدت جهات تعليمية وتربوية لتتبنى العمل التربوي والتعليمي في المحافظة، بدايةً من الحكومة السورية المؤقتة وانتهاءً بمديرية التربية التي كانت تتبع لجيش الفتح. ولكن بعد جهود حثيثة قام بها بعض المهتمين في المجال التربوي اندمجت مديرية التربية التابعة للحكومة المؤقتة بمديرية التربية التابعة لجيش الفتح تحت مسمى مديرية التربية الحرة في محافظة إدلب.

لكن لم تنتهِ المشكلة مع ذلك التوحيد بل كان هناك الكثير من العقبات والمطبات التي تعترض طريق التعليم في المحافظة وأهمها المناهج التربوية التي سيتم تعليم الطلاب من خلالها، وذلك بسبب وجود عدة جهات تعمل على الأرض غير منضوية تحت مديرية التربية الحرة أنفة الذكر.

المدارس التابعة للنظام مستمرة بتدريس مناهجها

لا زالت المدارس التابعة للنظام من خلال مديرية تربية إدلب التي اتخذت مقراً لها في مدينة حماة مستمرة في مناهجها وموادها التدريسية التي كانت عليها وذلك بإشراف مجمعات تربوية تابعة لمديرية التربية مباشرة. حيث أن طلاب تلك المدارس يتقدمون بامتحان الشهادة الإعدادية والثانوية في مدينة حماة.



بعض المدارس الرسمية تواصل عملها بإدلب وريفها (خاص الغربال)



كانت الكتاتيب في الجوامع والمساجد بديلاً إسعافياً (خاص الغريبال)

خلال خبرتنا بالعمل التربوي والتعليمي ضرورةً لتعديلها.

منظمات غير حكومية افتتحت مدارس خاصة

دخلت بعض المنظمات الدولية المهمة بالتعليم لتحدث لها فروعاً فاعلة في مخيمات اللاجئين أو في الداخل عبر مدارس خاصة بها، ولديها كوادرها التي تقوم بتدريس المناهج التي تعتمد عليها. وقال المعلم أبو قيس، الذي يعمل في مدرسة تابعة لإحدى المنظمات المتواجدة في المخيمات، لـ «الغريبال» إنه «نحن نقوم بتدريس المناهج المعتمدة من قبل مديرية التربية الحرة ووفق خططها التدريسية، ولكننا ملتزمون بالنظام الداخلي الذي حددته المنظمة الداعمة».

أما المعلمة نجلاء، والتي تعمل في مجال التعليم في إحدى المنظمات في الداخل، فقالت إنه «ليس لدينا منهاج محدد ونقوم بتعليم الطلاب أسس وقواعد عامة لبعض المواد كدورات تقوية مثلاً في اللغة العربية والإنكليزية وقواعد الرياضيات بالإضافة إلى برنامج خاص للدعم النفسي للطفل وبعض الأنشطة التي تساعد الطفل على الخروج من أجواء الحرب وتأهيله للانخراط في مجالات الحياة المختلفة».

المعاهد الشرعية حاضرة

انتشرت المعاهد الشرعية في المحافظة ولكل معهد منهاجه الخاص الذي تقرره الجهة الداعمة باتجاهاتها المختلفة والمتنوعة من الخارج وحسب فكر ومرجعية الفصيل القائم على الأرض المشرف على هذا المعهد أو ذاك. وفي الفترة الأخيرة أصدرت مديرية التربية الحرة قراراً بإحداث عدد من المدارس الشرعية التابعة لها بشكل مباشر.

الكتاتيب والبيوت كبديل إسعافي

بعد الاستهداف الممنهج والمتعمد من قبل الطيران الروسي وطائرات النظام السوري لعدة مدارس في إدلب وريفها كما حصل في تجمّع مدارس حاس ومدرسة معزيتا وكفرعين وسراقب وغيرها أصبح الأهالي يتخوفون من إرسال أولادهم إلى المدارس.

وحتى لا يقع الطفل فريسةً للجهل والضياع قام أهلهم بإرسالهم إلى الكتاتيب المنتشرة في المساجد ليتعلموا القراءة والكتابة على أقل تقدير. أبو محمد والد لطفلة في الصف الثاني قال لـ «الغريبال» إنه «بعد قصف النظام وروسيا للمدارس أصبحنا نخاف على أولادنا من الذهاب

إلى المدرسة ونتيجة التغيّب المتكرر عن المدرسة لابنتي الصغيرة فكرت بإرسالها إلى مسجد الحي لتتعلم المبادئ فقط، فلم نعد نطمح للحصول على شهادات ويكفي أن تتعلم القراءة والكتابة كي لا تصبح أميةً وجاهلة».

بينما قام محمد رحال وهو والد طفل في الصف الأول بإرسال ولده إلى بيت جاره المعلم الذي فتح منزله لتعليم أطفال الحي، وقال لـ «الغريبال» أنه «لم أعد أجروّ على إرسال ولدي إلى المدرسة بسبب القصف ولا أرى عن تعليم المنهاج المدرسي بديلاً حقيقياً فكان لا بد من إيجاد بديل إسعافي. وبعد التشاور مع أهل الحي قررنا أن نرسل أبناءنا إلى منزل جارنا المعلم بحيث يضع برنامجاً خاصاً لكل مرحلة عمرية يتلقى من خلال ذلك الطلاب تعليماً صحيحاً يؤهلهم على الاستمرار فيما بعد لو تحسنت الأحوال».

صعوبة العمل على تذليل العقبات

مديرية التربية الحرة في محافظة إدلب هي اليوم الجهة الوحيدة الرسمية في المحافظة والمبنية على توافق بين الحكومة المؤقتة وجيش الفتح. وكان مديرها الأستاذ جمال الشحوذ، قد أصدر العديد من القرارات حول ضرورة أن تكون مديرية التربية الحرة مرجعية حقيقية لكل الجهات العاملة في مجال التعليم في المحافظة ووضع المدارس التابعة للمنظمات والمعاهد والمدارس الخاصة تحت إشرافها المباشر.

وفي حديث مع الأستاذ عمر العمر رئيس دائرة المناهج في مديرية التربية الحرة حول تعدد المناهج قال لـ «الغريبال» إن «الوضع ليس بهذه السهولة وبرغم الظروف الصعبة التي تمرّ بها وكثرة العقبات التي تعترضنا لكننا نعمل جاهدين على الخروج بكتاب واحد للطلاب ومنهاج واحد لكن الأمر يحتاج وقتاً».

المنهاج الموحد ضرورة

لا بد من الانتباه إلى خطورة الوضع الذي يمر به التعليم في المحافظة التي يسعى أهلها جاهدين إلى تعليم أبنائهم رغم القصف العنيف والمتكرر الذي يستهدف المدارس وأن يعي الجميع خطورة الأمر ويعملوا معاً للخروج بمنهاج واحد حتى لا يتشتت الطلاب ويضيعوا في متاهات المناهج المتعددة والمختلفة بشكل جذري.

أطمة.. من بلدة منسية إلى موطن لأكثر من ١٠٠ ألف نازح

فريق الغربال

وفي أواخر عام ٢٠١١، انسحب عناصر مخفر البلدة باتجاه معبر باب الهوى الحدودي، الذي أصبح ثكنة عسكرية، بقمع عناصره المتظاهرين في البلدات الثائرة، إلى أن تمت السيطرة عليه في تموز عام ٢٠١٢.

في تلك الفترة كان النظام يضيّق على السكان في المدن الثائرة، ما اضطر الكثيرين من أهالي أطمة، القاطنين في إدلب وحلب ودمشق والمحافظات الأخرى، إلى العودة إلى بلدتهم، والبدا بحياة جديدة فيها، حتى أصبح عدد سكانها في مطلع ٢٠١٦، نحو ٤٠ ألفاً.

أصبحت البلدة بعد تحريرها معقلاً لكتائب الجيش السوري الحر، وفيها مقر هيئة أركانه، إلى أن سيطر تنظيم «داعش» على البلدة في عام ٢٠١٣، وطردوا منها قيادة الأركان وفصائل الجيش الحر، ولم يبقَ فيها إلا القليل من الفصائل التي لم تكن على صدام مع «داعش».

وبعد الانتهاكات المتكررة من قبل مقاتلي «داعش» قرّرت فصائل المعارضة طرد مقاتلي التنظيم من محافظة إدلب بشكل عام، ليتمكنوا من تطهيرها مطلع عام ٢٠١٤، لكن جبهة «النصرة» سيطرت على البلدة من جديد.

سمحت جبهة «النصرة» لبعض الفصائل بإقامة مقرات وكاتب في البلدة، لكنها ما تزال صاحبة الكلمة العليا فيها، إلى اليوم، إلى جانب «حركة أحرار الشام» وفصائل من الجيش الحر، ك«فيلق الشام».

ومنذ أن ازداد بطش النظام في مطلع عام ٢٠١٢، أصبحت أطمة وجهة لمعظم النازحين، حتى لم يعد فيها منازل فارغة، فاضطر القادمون للسكن في خيام على أطراف العمران، إلى أن تمّ إنشاء مخيمات في أطراف البلدة حتى باتت تحوي أكثر من ١٤٠ مخيماً، تضم نحو ١٠٠ ألف من النازحين المهجّرين من منازلهم.

يوجد في البلدة مقرات عشرات المنظمات الطبية والإنسانية، لبعدها عن نيران قوات النظام وطائراته، وافتتحت مقابلها الحكومة التركية ممراً إنسانياً، يتمّ من خلاله إدخال المرضى والجرحى إلى الأراضي التركية، وتدخل منه المساعدات إلى سوريا.

لم تشهد البلدة قصفاً جويّاً من قبل طائرات النظام، لكنّها تعرّضت لعدة غارات من طائرات أميركية، استهدفت فيها مقاتلين وقياديين من جبهة «النصرة»، إضافة إلى قصفها بقذائف الهاون من قبل وحدات حماية الشعب الكردية.

لم تكن بلدة أطمة ذات شهرة كبيرة قبل اندلاع الثورة السورية، لكنّ الثورة أكسبتها صيتاً واسعاً، لقربها من الحدود التركية، ولاحوائها فيما بعد على أكثر من مائة مخيم للنازحين الفارين من القصف.

تقع أطمة قرب الشريط الحدودي مع تركيا، شمال غربي مدينة إدلب، وقرب مدينة عفرين بريف حلب، وسط هضاب مزروعة بالآلاف أشجار الزيتون، ورد اسمها في الرّقم الفخارية القديمة بنفس الاسم الحالي.

لم تجرِ في البلدة أية حفريات لأنها مأهولة بالسكان، ويُظن أنها دُمّرت على يد الأكاديين، في الوقت الذي دُمّرت فيه إيبلا، حوالي عام ٢٢٥٠ قبل الميلاد، وورد اسم البلدة في الخرائط الفرنسية كمدينة أثرية بائدة، ومن خلال الحفريات لإقامة المساكن، تبين وجود عدد من قنوات الري التي تغذي الأراضي الزراعية.

ورد اسمها أثناء الحروب الصليبية، وفيها مقبرة، تقع غربي العمران، ما يدعم قدمها فالمعتقدات القديمة تفرض وجود المقابر باتجاه غروب الشمس، إضافة إلى وجود مقابر رومانية على أطرافها، لكن هذه المقابر تعرّضت للنهب.

وفي العصر الحديث لم تكن لأطمة أهمية كبيرة، كونها بعيدة عن مراكز المدن، ولا يوجد فيها ممرّ باتجاه الأراضي التركية، كان معظم شبابها ينتقلون إلى المدن الكبرى للدراسة وبحثاً عن العمل، بينما يبقى الفلاحون وكبار السن، للعمل في مزارعهم وللحفاظ على المنازل.

في البلدة نسبة كبيرة من المتعلمين، ومنهم من تقلّد مناصب علمية وحكومية، وبلغت فيها نسبة المتابعين لدراساتهم عام ٢٠١٠ نحو ٥٠ بالمائة، بينما وصل عدد سكانها في العام نفسه ما يقارب العشرة آلاف نسمة.

وبعيد اندلاع الثورة عام ٢٠١١، كان شبابها من السّباقيين للمشاركة في نداء الحرية والكرامة، وخرجوا في عشرة المظاهرات نصرّة للمناطق المنتفضة على النظام السوري، وطالب أبناؤها بإسقاط النظام وخروج عناصره الموجودين في مخفر البلدة.

صادق العظم الذي فكر مبكراً بالتغيير

فاتن حمودي

طالبة في قسم الفلسفة، وتلميذة الدكتور صادق جلال العظم، لأستعيد بعض الصور من المناخ الجامعي الذي كان يتحرك به العظم. كنا في الثمانينات مجموعة من الطلاب والطالبات، ننتمي إلى بيئات اجتماعية مختلفة، إلى جانب انتمائنا لطوائف متعددة، وجنسيات عربية مختلفة، كان العظم يحمل رسالة يريد من خلالها أن يؤسس أرضية حقيقية لمفهوم الحرية والكرامة، كيف نسأل، ومنتقد، بل كيف نقرأ وماذا نقرأ.

كانت الجامعة بين سنة وأخرى تتغير بشكل مريب، كانت تتعسكر وتتحوّل من اللون المدني إلى اللون العسكري، في الوقت الذي كان فيه

الشارع السوري يعيش صدى أحداث حماة بصمت وخوف وريبة أيضاً.

وكنا حينها طلبة ينطبق علينا تماماً البعد السوسيولوجي للفكر الديني كما وصفه العظم، في كتابه «نقد الفكر الديني» من حيث ردود الفعل على فكرة: «البعض منهم أي الطلاب يلجأ إلى موقف ديني مغلق، متشدد في تعصبه، ومغال في التمسك



صادق العظم بين طلابه بجامعة دمشق في ثمانينات القرن الماضي (خاص الغريال)

بدقائق الفرائض الدينية، وهم أقلية تُعبر بكل مناسبة عن عداؤها الشديد لأي افكار تقدمية أو علمية، وهناك أقلية أخرى تسير باتجاه معاكس، أما الأكثرية فهي تتخطى بين الفئتين»، فما أشار إليه العظم إلى طلابه هو ضمنا إشارة إلى مُط تفكير مجتمع

كان الطلاب يتهافتون إلى محاضرات العظم ليس من قسم الفلسفة فحسب بل من أقسام أخرى، وكان يحضر بعض الأساتذة بينما، ليستمعوا إليه فتفتتح الأسئلة الفلسفية، ويبدأ الطلاب البحث عن المراجع والكتب وكأنهم يقطعون ثمار المعرفة.

درّسنا العظم تاريخ الفلسفة، والفلسفة الحديثة، وكان يمر على عصر النهضة، و فكر العصور الوسطى، واللاهوت والأيدولوجية الدينية، ومشاكل الوجود، وصولاً إلى التفكير الحديث، في هذه الرحلة مع التعليم كان العظم يشير إلى أهمية الإبداع، الفن عموماً والرسم، النحت، التصوير، المسرح، والأدب، منطلقاً من أن النهضة فعل جديد في قطيعة مع الماضي، لكن ليس بشكل كلي، فالجمال يضيء، وبالتأكيد فإن هذا نبهنا إلى أهمية أن نلتفت إلى الفنون ودورها الجمالي والمعرفي.

الحديث عن المفكر صادق جلال العظم، معناه أن تفتح باب القلب والعقل معاً، ومعناه أكثر الرجوع إلى العمران الفكري الذي أنجزه خلال أكثر من نصف قرن، مع النظر إلى حضوره الفاعل في القضايا العربية. والحديث عن العظم يستلزم الرجوع لدمشق المدينة التي ينتمي إليها حضارياً، كأحد مراكز الثقافة العربية والتي طالما حلم بأن تكون فاضلة. إن الاقتراب من نتاج العظم الثقافي يشكل مساحة نادرة من مساحات الحرية، التأمل وإعادة الاكتشاف، المواجهة والصفح أحياناً، إذ يعتبر

العظم أحد أهم المفكرين المشتغلين في الثقافة العربية المعاصرة.

فما الذي جعله ينحاز للنقد في تحليل القضايا السياسية والثقافية، وهل فتح نافذة استشراف أطلت على إرهابات الثورة التي نعيشها ؟

ينتسب صادق جلال العظم المولود عام ١٩٣٤ إلى تلك النادرة من المفكرين، والمثقفين الكبار في الوطن العربي، الذين أهتموا بقضايا

المجتمع ونضاله، فهو مفكر نقدي مشاكس، ومثقف إنساني أيضاً. من فلسفة التنوير جاء صادق، رأى في الإنسان مبتدأ كل الأسئلة، ليمضي بعدها إلى النقد في مواجهة حقيقية لحضارة تقوم على العقل ونفي العقل.

وهو ما يدفع للسؤال: ما هي وظيفة المثقف في مجتمعات تجتهد سلطاتها في تدمير العقل وتبديد الحقيقة؟

ارتبط وجود النقد عند العظم بواقع عربي مأزوم برز للعيان أثناء وبعد هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، فهو مفكر ناقد ومحرض، متعدد ومتشعب، يتداخل عنده النقد السياسي والاجتماعي بالفلسفي، وبين نقد بدأه بفكر المقاومة الفلسطينية، أراد حينها تحطيم تابو الأشياء، مروراً بالنقد والنقد الذاتي بعد الهزيمة ونقد الفكر الديني، دفاعاً عن المادية والتاريخ، وتصدياً لذهنية التحريم وما بعد ذهنية التحريم، وهنا نلاحظ الانسجام الكبير بين فكره السياسي ومواقفه وهو ما تجلّى في موقفه من الثورة السورية، التي أيدها وانخرط بها.

سأعود هنا إلى جامعة دمشق في ثمانينات القرن الماضي، كنت حينها

سكان إدلب يلجؤون إلى مصادر بديلة للطاقة

محمد الأسمر

المازوت من ستين ليرة للتر الواحد في بداية انتشار هذه المشاريع إلى ثلاثمائة ليرة في هذه الأيام، أي بمعدل خمسة أضعاف تقريباً، كما أن ارتفاع سعر صرف الدولار أدى لارتفاع أجور الصيانة، وكل ذلك انعكس على جودة الخدمة، وأدى إلى انخفاض ساعات التشغيل من خمس أو ست ساعات يومياً لساعتين ونصف وبسعر ألفي ليرة سورية للأمبير الواحد أسبوعياً وهو سعر مرتفع نسبياً مقارنة بدخل المواطن.

دفع ذلك بعض السكان للتوجه بشكل أكبر نحو ألواح الطاقة الشمسية ذات التكلفة العالية نسبياً، وألواح الطاقة الشمسية هي ألواح مستوردة من الصين غالباً تقوم بتحويل طاقة الشمس إلى طاقة كهربائية يتم تخزينها في مدخرات من مختلف القياسات ثم يستعمل جهاز «رافع جهد» لتحويل الكهرباء من توتر ١٢ فولت أو ٢٤ إلى ٢٢٠ فولت. يقول محمد وهو تاجر مختص في مجال

الكهربائية» التي تعمل على المحروقات، فيما لجأ البعض الآخر إلى الطاقة الشمسية، وفضل آخرون تحويل طاقة الرياح لمصدر رئيسي للكهرباء.

وكان الاعتماد على المولدات الكهربائية التي تعمل على المازوت (الديزل) أو ما يعرف بـ «مولدات الأمبيرات» يعد الأكثر انتشاراً في إدلب وريفها بسبب سهولة استعماله من جهة وانخفاض تكلفته من جهة أخرى مقارنة بمصادر الطاقة البديلة.

يقول عمار، وهو أحد العاملين في مشاريع توليد الكهرباء لـ «الغربال» إنه «بدأنا للعمل بهذا القطاع بعد غياب الكهرباء بشكل كامل عن المناطق التي تقع خارج سيطرة النظام وبسبب حاجة الناس الملحة للكهرباء فكانت المولدات الكهربائية هي الحل الأمثل، بسبب توافر مادة المازوت وسهولة تأمينها سابقاً»، ويتابع قائلاً: «لكن تعقد الوضع العسكري انعكس بشكل سلبي على هذه المهنة فقد ارتفع سعر لتر

يعيش السوريون منذ أكثر من عامين في ظل انقطاع كامل لموارد الطاقة الرئيسية، وذلك بسبب انعكاس تداعيات الحرب التي تعيشها البلاد على الواقع الخدمي والحياة المدنية في المناطق المحررة. إذ قام النظام السوري بفصل محطات توليد الكهرباء الرئيسية عن إدلب وريفها ما أدى لغياب الكهرباء.

وارتفع سعر المحروقات بشكل كبير بسبب الحظر الذي يفرضه المجتمع الدولي ممثلاً مجلس الأمن على توريد المشتقات النفطية إلى سورية وبسبب سيطرة تنظيم «داعش» والقوات الكردية على منابع وطرق توريد النفط من شرق سوريا باتجاه إدلب، الأمر الذي دفع السوريين للبحث عن حلول بديلة للحصول على الطاقة.

تعددت أساليب الحصول على الطاقة الكهربائية، فاستعان البعض «بالمولدات



اعتمد السكان على المولدات التي تعمل على المازوت للحصول على الكهرباء (خاص الغربال)



انتشرت ألواح الطاقة الشمسية في مناطق الشمال السوري (خاص الغريبال)

الطاقة الشمسية أنهم «بدأوا العمل في مجال ألواح الطاقة الشمسية منذ عامين تقريباً بسبب حاجة السوق الملحة لها، لكن الطلب على ألواح الطاقة الشمسية زاد بالفترة الأخيرة بشكل كبير بسبب غلاء أسعار المحروقات وانخفاض ساعات التشغيل، بحيث لم تعد ساعات التشغيل كافية لعدد كبيرة من المنازل».

ويعتقد محمد أن «ألواح الطاقة الشمسية تعتبر حلاً بديلاً ومثالياً كمصدر الطاقة، وأن سعرها قد يناسب الجميع بحيث أنك تتحكم بالتكلفة بحسب حاجتك وقدرتك المادية، وتتراوح تكلفة مجموعة الطاقة الشمسية بين ٣٠٠ دولار إلى ١٥٠٠ دولار حسب عدد الألواح وأنواع البطاريات، في حين يعتبر عدد الألواح وقدرة البطاريات هو العامل المؤثر في زيادة شدة التيار الكهربائي».

وهذا ما نوه إليه أبو عمر وهو مهني مختص في صيانة وتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية، ويشير أبو عمر إلى أن «غياب مصادر الطاقة الرئيسية أجبر السكان على التوجه نحو ألواح الطاقة الشمسية بالرغم من محدودية طاقتها». لافتاً إلى أن «الألواح قد لا تؤمن لك حاجتك الكاملة من الكهرباء بسبب ضعف استطاعة الألواح إلا في حال إنشاء مشاريع ضخمة وهي ذات كلفة عالية لا يحتملها صاحب الدخل العادي».

وقال أبو عمر أن «ألواح الطاقة تصل ذروة إنتاجها في فترة الصيف، حيث تستمر الذروة حوالي تسع ساعات بشكل مستمر، والمتوفر الفائض ضمن المدخرات يمكن استعماله في الليل، لكن الأمر يختلف في الشتاء بشكل كامل، وقد لا تتمكن من الاستفادة إلا من ثلاث ساعات خلال النهار».

ويرى أبو عمر أن «لألواح الطاقة الشمسية مساوئ عديدة، فتلك الألواح تحتاج لمساحة جيدة وقد لا تتوافر هذه المساحة على الأسطح في كثير من المنازل، إضافة لكلفة صيانتها الباهظة بحيث يتعرض رافع الجهد المسؤول عن تحويل الكهرباء من تيار مستمر إلى تيار متناوب إلى أعطال متكررة، وبسبب عدم توافر كل القطع الإلكترونية

الطاقة بدأ منذ قرابة عام ولم يشهد انتشاراً كبيراً لسببين رئيسيين؛ الأول أن التكلفة مرتفعة مقارنة بأسعار ألواح الطاقة الشمسية وللحصول على طاقة بمقدار ثلاثة أمبيرات قد تصل التكلفة إلى ألف ومئتي دولار، في حين تصل التكلفة في حال استعمال ألواح طاقة شمسية بنفس المردود إلى سبعمئة دولار.

والسبب الثاني أن أغلب المناطق المحررة لا تعتبر مناطق ذات تيار هوائي مستمر، وهذه الأجهزة لا تعمل بالشكل المطلوب إذا كانت سرعة الرياح أقل من ١٠ كم بالساعة.

وذكر إسماعيل أن البعض درس إمكانية تحويل الطاقة الكهربائية إلى طاقة دورانية تنتج الكهرباء بعد ربطها بـ «دينمو» مخصص لهذا العمل وقد تكون هذه المشاريع أكثر فائدة لكنها لم تدخل طور العمل حتى الآن.

إن مراجعة لهذه الأنماط المختلفة من إنتاج الطاقة تظهر أن المولدات الكهربائية ذات مردود أفضل في حال توافر مادة «الديزل»، ولعل الحل الأمثل والمناسب لجميع الناس هو تأمين مولدات ضخمة جداً بقدرة استطاعة تتجاوز خمسة آلاف أمبير، حيث تنخفض التكلفة كلما زاد الإنتاج وبالتالي تزداد ساعات التشغيل وتقل الكلفة على المستهلك.

المطلوبة قد يضطر الفني لاستبدال الجهاز بشكل كامل، ناهيك عن حالات الكسر التي قد تتعرض لها ألواح الطاقة بسبب حالة القصف التي تعيشها مناطق إدلب». وكحل نهائي، أو كحل رديف إلى جانب الطاقة الشمسية عمد البعض للاستفادة من طاقة الرياح كبديل عن الطاقة الشمسية، لكن هذه العملية لا تنجح إلا في المناطق ذات التيارات الهوائية المستمرة، وهذا ما أخبرنا به إسماعيل وهو تاجر ومختص في تركيب عنفات الهواء التي تولد الطاقة عبر الهواء.

ذكر إسماعيل أن هذا الجهاز يتألف من مروحة بداخلها دينمو مغناطيسي، حيث تدور المروحة بفعل قوة الرياح ويقوم الدينمو بتحويل هذه القوة الدورانية إلى طاقة كهربائية ذات تيار متناوب، بعدها يتم وصل أسلاك المروحة بمنظم للكهرباء أو ما يعرف بـ «الكنترولر» ومهمة هذا الجهاز تحويل التيار المتناوب إلى تيار مستمر باستطاعات متنوعة «١٢ فولت أو ٢٤ فولت أو ٤٨ فولت» بهدف شحن المدخرات المطلوبة، وبعدها تتم الاستفادة من طاقة المدخرات عن طريق «رافع الجهد» الذي يقوم بتحويل طاقة المدخرة إلى كهرباء ذات تيار متناوب.

وذكر إسماعيل أن اللجوء لهذا النوع من

سوء أوضاع مهجري ريف دمشق يزيد مخاوفهم من المستقبل

عمار إبراهيم

قرب الحدود التركية، وبعضهم تبعثر في بلدات محافظة إدلب»، لافتاً إلى أن «مجلس المحافظة يعمل جاهداً على توفير الدعم والمساعدات للنازحين بالتنسيق مع المجالس المحلية والمنظمات العاملة بالمنطقة».

من جانبه، يقول عصام (٢٥ عاماً) وهو مهجر من مدينة معضمية الشام، لـ«الغريال»: «نعلم جيداً أننا لم نلجأ إلى لندن أو باريس، وأن إخواننا في ادلب يتعرضون لما تعرضنا له من قصف بريف دمشق، لقد اعتدنا على أصوات الطيران والقصف والبراميل المتفجرة»، مضيفاً أن «جلّ خوفه على النساء والأطفال الذين ظنّوا أنهم خرجوا من حياة لأخرى وأن الظروف ستكون أفضل».

إدلب تقص بالمهجرين
وصل عدد الذين تم تهجيرهم من داريا والمعضمية إلى حوالي ٥ آلاف، يُضاف إليهم ما يقارب ٢٥٠٠ شخص من خان الشيخ وزاكية، بريف دمشق.

من بلدات عدة، أبرزها داريا ومعضمية الشام وخان الشيخ، مازلنا نعيش حياة لا تختلف عن حياة الحصار والجوع التي عشناها، فالحال سيء والخيام لا تكفي، والظروف المعيشية سيئة بشكل عام».

المهجرون انتقلوا من حال صعب إلى أصعب

قبل أسابيع، قتل الطيران الروسي عائلة كاملة كانت قد نزحت من مدينة داريا، إلى سمرين بريف ادلب، لقد تكررت هذه الحوادث المشابهة، بينما تزداد المخاوف لدى النازحين الذين لم يموتوا جوعاً ومرضاً أن يكون مصيرهم القتل بطائرات النظام وروسيا.

يقول رئيس العلاقات العامة والإعلام بمجلس محافظة إدلب، محمد سليم الخضر، في حديث لـ«الغريال» إن «بعض العائلات قرّرت الخلاص نهائياً من القصف وتمكّنت من اجتياز الحدود التركية لتتابع حياتها هناك»، كما أضاف أن «سكان داريا استقر معظمهم في مخيم أسسته منظمات إنسانية

هجر النظام قوات النظام السوري آلاف العائلات من محيط العاصمة دمشق، باتجاه الشمال السوري، وخاصة محافظة إدلب التي باتت تغصّ بالنازحين والمهجرين من مختلف المحافظات السورية.

مهجرو ريف دمشق لم يعتادوا ظروف الثورة التي تعيشها إدلب، لقد كانوا محاصرين طيلة سنواتها الأخيرة، بل حتى إنهم لم يعتادوا على ظروف المحافظة المعيشية وطبيعة القصف السوري والروسي الذي تتعرض له.

«أبو فارس» وعائلته المكوّنة من سبعة أشخاص، كانوا من بين حوالي أربعة آلاف شخص من المدنيين والمقاتلين، أجبرهم النظام على الخروج من مدينة داريا الواقعة غربي العاصمة دمشق إلى مدينة ادلب، يقول لـ«الغريال» أنه «بعد أشهر مرت على تهجيرنا أمام أعين الأمم المتحدة



يعيش كثير من المهجرين في مخيمات تفتقر لأساسيات الحياة (خاص الغريال)



يعاني المهجرون من صعوبة بالحصول على المساعدات (خاص الغريال)

ويشير إلى أن «مجلس محافظة إدلب وحده، يقدم للمهجرين ٥٠ بالمائة من الدعم الذي يحصل عليه، بينما تساهم كل المنظمات الموجودة في الشمال السوري، بتقديم ٢٥ بالمائة من مجمل الدعم المقدم للمهجرين».

الإحباط يسيطر على المهجرين

لا تقف بعض العائلات عند سوء الوضع المعيشي وقلة المساعدات، والحزن على ترك المنزل والديار، بل تبدي قلقها من غياب الرؤية المستقبلية والضياع.

عثمان، شاب مهجر من منطقة خان الشيخ، يقول لـ «الغريال»: «صحيح أننا بدأنا هنا حياة جديدة، لكن ليس لدي أي شيء لأفعله، كنت طالباً في السنة الثالثة بكلية الهندسة الميكانيكية بجامعة دمشق، وتركت الدراسة بعد الأحداث التي شهدتها المنطقة والمضايقات المتكررة على الحواجز».

الحالة ذاتها يعيشها باسل، الذي يحسد من تمكّنوا من السفر إلى تركيا أو الدول الأوروبية، فحسب تعبيره «هناك الكثير من الفرص في مجالات عدّة، والتي من الممكن للشباب السوريين استغلالها لإكمال حياتهم أو دراستهم أو عملهم»، معتبراً أن «حياته توقفت مبدئياً حتى يحدث تغييراً في الوضع السوري أو يتمكّن من السفر».

كرامتها، وتقيها برد الشتاء وحر الصيف». وفي السياق، يقول عثمان محمد، وهو مواطن من إدلب، متطوّع في إحدى المنظمات الإنسانية لـ «الغريال»: «فعلنا كل ما بوسعنا لمساعدة المهجرين، ونعمل على بناء بيوت طينية على شكل مخيمات لإيواء أكبر قدر من العائلات».

أما عبد الستار، وهو رجل ستيبي مهجر من داريا، يقول لـ «الغريال» إن «وضع المخيم الذي نعيش فيه سيئ جداً، فالبرد قارس ولا يوجد تدفئة، إضافةً إلى أن، السلال الغذائية التي تُمنح للعائلة شهرياً لا تكفيها لمدة اسبوع» معبراً عن استيائه من التجاهل الدولي لكل ما يحدث في سوريا من تهجير وقصف وقتل وتدمير.

بين الدعم الدولي والدعم المنظماتي

يُعتبر الدعم الإغاثي الذي تقدّمه العائلات والمنظمات العاملة في الداخل السوري للأسر المهجرة محدود، فالعائلات المهجرة تعتمد على المنظمات المحلية فقط، فيما تغيب الجهات الرسمية والدولية.

وهو أمر يكشف عنه «الخضر» بقوله إن «الدعم المقدم للمهجرين من ريف دمشق تحديداً يعتمد على المنظمات الموجودة في الداخل، بينما عملية تهجير جماعي كهذه بحاجة إلى دعم دولي حصرًا كي تغطي جزءاً من الاحتياجات الكبيرة».

يتابع رئيس العلاقات العامة والإعلام بمجلس محافظة إدلب إن «المحافظة تنتظر وصول دفعات من سگان الزبداني ووادي بردى واستقبلت أيضاً عشرات الآلاف من مهجري أحياء حلب الشرقية، وتعمل فرقنا ليل نهار على تأمين احتياجات المهجرين، لكننا لا نستطيع تغطية جزء بسيط مما يحتاجه هؤلاء المهجرون».

كما أوضح أن «مجلس المحافظة كان قد أصدر بياناً، أشار فيه إلى أن المحافظة باتت عاجزة عن استقبال المهجرين من المحافظات الأخرى».

وعلى هذه النقطة يعلّق الخضر بالقول: «الهدف من هذا البيان كان لفت أنظار المجتمع الدولي إلى عمليات التهجير الجماعية التي يقوم بها نظام الأسد ضد المدنيين، للتذكير بأن ذلك هو انتهاك واسع يمارس ضد المدنيين وللتذكير أيضاً بضرورة تقديم الدعم الدولي للعائلات النازحة إلى إدلب».

توزيع العائلات على مناطق متفرقة بإدلب

تقاسمت المجالس المحلية في كل قطاعات ريف إدلب استقبال ما تقدر عليه من العائلات المهجرة، في حين استُفرت المنظمات العاملة في الداخل السوري إمكاناتها المحدودة لإغاثة كل ما يمكن إغاثته وتأمين الحياة الملائمة للمدنيين المهجرين.

يقول أحمد اليوسف، وهو ناشط معني بشؤون مهجري ريف دمشق، لـ «الغريال»: «لقد خصّصنا غرفة طوارئ لاستقبال النازحين من ريف دمشق وتضم الغرفة معظم المنظمات العاملة داخل السوري، وتمّ تقسيم المهام على عدّة وحدات، ولكل وحدة اختصاص مختلف، فهناك وحدة خاصة لتأمين الخيم، وثانية لتأمين الأغذية، وثالثة للخدمات الصحية وأخرى للفرش والألبسة وغيرها».

ويضيف، «نتواصل مع كافة المجالس المحلية بإدلب، ولدينا قوائم بكافة المهجرين ومواقع سكنهم، لتسهيل عملية توزيع المساعدات»، منوهاً إلى أن «الوضع يحتاج لميزانيات كبيرة من أجل إعادة تأهيل العائلات وتأمينها بمساكن تحفظ

النظام يعتدي على نساء حاولن معرفة مصير أقاربهم المعتقلين

أمير الأحمد

لم يكتفِ النظام السوري بتغييب المعارضين لسياساته، بل حاولت إلحاق الأذى بذويهم بكافة السبل، ولكون الرجال غير قادرين على متابعة أمور المعتقلين خوفاً من اعتقالهم، تصدت النساء لتلك المهمة، فتفتّسن عناصر النظام في السجون والمراكز الأمنية بإلحاق الأذى بهنّ وضربهنّ، حتى يجعلون منهنّ عبرة لكل من اعترض على سياسة النظام، والانتهاكات اليومية التي يقوم بها.

البحث عن المفقود جريمة يعاقب عليها النظام

«أم عمر الحلبية» سيدة يبلغ عمرها (٥٧ عاماً) تروي لـ «الغريال» معاناتها خلال البحث عن زوجها المعتقل، فتقول «لدي أربعة أولاد فقدت زوجي بعد سيطرة قوات المعارضة على مدينة السفيرة في أيلول عام ٢٠١٣، لقد اعتقلته قوات النظام لدى محاولته العبور بالقرب من معامل الدفاع في ريف المدينة».

تضيف «أم عمر» أنها «أمضت ثلاثة أشهر، تنتقل بين مناطق المعارضة، حتى عبرت إلى الأراضي التركية مع باقي أفراد العائلة»، تتابع: «لقد حطت بنا الرحال في مدينة أنطاكية التركية، ثم أوكلت إلى أحد أبنائي تأمين مصروف العائلة، وعدت إلى سورية للبحث عن زوجي المعتقل، أول فرع زارته هو الأمن العسكري في حلب، بقيت أياماً أنام وأستيقظ على الأبواب، كل يوم أطلب مساعدة العناصر، من الحرس وصولاً إلى كبار الضباط في الفرع».

تضيف «أم عمر»: «وصلت إلى أحد الضباط المختصين بالتحقيق بعد أربعة أيام من الاستجداء والترجي، طلبت منه فقط معرفة مصير زوجي، هل هو حي أم ميت، أعطيته نسخة عن هويته الشخصية مع صور شخصية، فكان رد الضابط: زوجك ليس موجود عند الدولة السورية ربما هو عند التكفيرين أو الإرهابيين، فرددت عليه نعم صدقت، ومن ثمّ عدت إلى مدينة السفيرة».

لقد سألت في كل سجون المعارضة في المدينة،

وبعد شهرين من البحث بين محاكم شرعية وسجون، لم أستطع الحصول على معلومة واحدة، فعدت إلى أولادي في تركيا دون أي نتيجة بخصوص والدهم».

الضرب وسيلة لردع النسوة عن متابعة الأبناء والأزواج

يتبع عناصر النظام المؤكّلون بحراسة الأفرع الأمنية والمعتقلات سياسة صارمة، ويحاولون إبعاد المراجعين بكافة الوسائل وقد يطلقون النار عليهم، ويضربونهم في كثير من المرات، ولا يفرقون بين رجل وسيدة.

تقول «سلوى» التي تحفظت على لقبها، لـ «الغريال»: «اعتقل عناصر النظام أحد أبنائي من جامعة حلب، بعد خروجه في إحدى المظاهرات، حاولت البحث عنه في العديد من الأفرع الأمنية، لكن دون جدوى».

تروي «سلوى» قصة زيارتها لفرع أمن الدولة بحلب، فتقول «لم أستطع الدخول إلى الفرع، وبعد محاولات حثيثة، تمكّنت من الدخول، ولكن بعد أن تعرضت للضرب ثلاث مرات من قبل عناصر الحراسة، في كل مرة يتم فيها إسعافي إلى المشفى، صحيح أنني دخلت، ولكن يدي اليسرى مكسورة قالت، بسبب الضرب الشديد». ومن جانبها، تقول «أم إبراهيم» لـ «الغريال»: «في عام ٢٠١٣، تمّ اعتقال أخي بسبب تقرير كاذب، اتهم فيه بنقل معلومات عن أماكن تمركز قوات النظام داخل مدينة إدلب، لمقاتلي المعارضة، راجعت كل الأفرع الأمنية في إدلب للبحث عنه، وكنت أقذف بالزجاجات الفارغة والحجارة من قبل حراس الأفرع في كل مرة، وقد كنت أصاب بجراح في رأسي وقدمي، حتى أعود إلى منزلي وأنا مغطاة بالدماء».

إهانة السيدات وشتنهن وسيلة أخرى لطردهن من أمام أبواب المعتقلات

مريم العبد الله من جبل الزاوية في ريف إدلب، تبلغ من العمر (٤٥ عاماً)، تقول لـ «الغريال»: «كان زوجي يعمل شرطياً لدى النظام في دمشق، وبعد محاولته الانشقاق، تمّ اكتشاف أمره، واعتُقل وتمّ تغييبه، حاولت البحث عنه في أفرع دمشق الأمنية، وفي كل

وتضيف مريم «كانوا يتهمون زوجي بالخيانة، ويصفونني بزوجة الخائن، التي يجب على كل السوريين إهانته وضربها، حتى الموت، كي أكون عبرة لكل من يحاول الانشقاق، على حد قولهم».

كما تروي أم يوسف التي تمّ توقيف ابنها الذي يدرس كلية التمريض، على خلفية علاجه لأحد جرحى المظاهرات، لـ «الغريال» تفاصيل الإهانة التي تعرضت لها، عندما زارته في فرع الأمن العسكري بمدينة حماة، فتقول «كان العناصر يسمعونني كلمات بذيئة ويركلونني بأرجلهم، ويقومون بتفتيش حقيتي وبعثرة أغراضي وإلقائها بعيداً، كي أقوم بجمعها، وكانوا يكررون العملية عدة مرات، إمعاناً منهم في تعذيبني ولإرغامي على عدم متابعة ابني».

لا إحصائيات عن الانتهاكات في مناطق سيطرة النظام

تبقى هذه الحالات أمثلة عمّا يحدث من انتهاكات في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام، لكن لا إحصائيات معلومة بخصوص هذه الحالات، وما رشح منها يدل على المعاناة الكبيرة للسيدات على أبواب المعتقلات.

لكن هناك العديد من الناشطات السوريات في البلدان المجاورة، يعملن بشكل مستمر على تحديد انتهاكات النظام بحق المرأة وتوثيقها إلا أنّ تزايد وتيرة هذه الانتهاكات، خصوصاً في المناطق التي يسيطر النظام عليها وبعد هذه المناطق عن مناطق وجود الناشطات ورغبة بعض النساء بعدم الحديث تعيق جميعاً الحصول على أدلة تدينه.

وفي هذا الخصوص أنشأت مجموعة ناشطات العديد من المكاتب التي تركز على الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة ضمن منظمات حقوقية عديدة، كما تم تأسيس المنظمات التي تركز على دعم المرأة، خاصة في الداخل السوري.

يعمل في ورشة لصيانة السيارات ليعيل أسرته رغم صغر سنه

إعداد وتصوير : محمد جبس

لم يكن عبد الرحمن معراقي قد بلغ العاشرة من عمره عندما توفي والده في إحدى مستشفيات ريف إدلب، بسبب مرض أصابه، وذلك بعد انطلاق الثورة السورية بأشهر قليلة، فمُنذ ذلك اليوم وحتى وقت قريب، كان عبد الرحمن يعتمد في معيشته هو وإخوته وأمه على مساعدة أقاربه والجمعيات الإنسانية.

والآن بعد أن أصبح عمره أكثر من خمس عشرة سنة، بدأ عبد الرحمن بالعمل، ليؤمن لعائلته احتياجاتها من قوت ولباس، وليساعد إخوته الصغار على متابعة دراستهم.

يقول عبد الرحمن لـ«الغريال»: «بحثت كثيراً عن عمل، ولكنني لم أجد لأن أصحاب المشاغل يرفضون الأطفال صغار السن، حتى عثرت على ورشة لصيانة السيارات وبدأت العمل فيها».

يضيف «عبد الرحمن»: «لست سعيداً بعمل، لأنني لا أستطيع الذهاب إلى المدرسة كباقي الأطفال، ولكنني سعيد لأننا لم نعد بحاجة للمساعدات، على الرغم من قلة الأجر الذي أتقاضاه».



محورية الفصائل

على حساب الثورة السورية



إبراهيم إسماعيل

أعلنت الثورة السورية أهدافها كاملة منذ أسابيعها الأولى، وسبق ذلك إعلان جزئي لبعض تلك الأهداف، كالمطالبة بالحرية في نداءات المتظاهرين الأولى، بينما تأخر التصريح بهدف إسقاط النظام بعض الشيء للتأكد من جهوزية الشعب السوري لتحمل المواجهة، وقد كانت «الحرية» في مقابل «بشار» في شعار (الله - سورية - حرية وبس، في قبالة شعار: الله - سورية - بشار وبس) تلميحٌ سرعان ما تحوّل إلى تصريحٍ يطالب بإسقاط حكمه، والحقيقة أن أهداف الثورة كانت تدور في خلد تيار عريض من الشعب السوري بالتزامن مع انطلاق ثورات الربيع العربي في تونس ومصر وليبيا.

وعلى هذا، فلم تكن الثورة في أي لحظة من لحظاتها بدون تصور عن النمط الذي تريده لسورية، فكان من أهدافها: إسقاط حكم آل الأسد، وتفكيك منظومته الأمنية، وإطلاق الحريات، وعودة المهجّرين، وبناء دولة مدنية تحتكم للصناديق في اختيار نظام حكمها وقوانينها. بالإضافة إلى إعادة بناء المؤسسات

العسكرية والأمنية والمدنية بمعايير وطنية، بعيدة عن الولاءات الطائفية، والتوافق على قاعدة «الثورة تجبّ ما قبلها» والترحيب بأي شخصية تعلن الانشقاق عن نظام الأسد. ومن ثمّ التعاون مع جميع أطراف الشعب السوري، والإقرار بتنوع مشواره وأفكاره، وتحييد من يمكن تحييده للتفرغ للصراع مع الأسد.

كما اختارت الثورة راية جامعة لها، متمثلة بعلم الاستقلال، وبدأت المحاولات لتشكيل بدائل سياسية يمكن أن تسد أي فراغ في تمثيل سورية في المحافل الدولية، وقد تحصّل لها ذلك مثلاً بتمثيل الشعب السوري في قمة الدوحة، واعتماد سفراء في بعض الدول، صحيح أن الظروف اللاحقة لم تسمح بالنجاح؛ لكن ما يعيننا أن الهدف كان واضحاً.

بهذه الأهداف المدنية استطاعت الثورة أن تلامس شغاف قلوب أكثر أبناء الشعب السوري في الداخل والخارج، فتمكنت من الصعود والصمود واختراق نظام الأسد في مواضع لم تكن تخطر بباله أن تثور ضده أو ترفضه.

ولكن قُدّر للثورة السورية أن تطول، لأسباب معلومة للجميع، مما أدى لبروز بعض التهديدات التي كان على الثورة مواجهتها، لكن التهديد الأكبر لها والذي أصابها في الصميم، هو انتقال أكثر الفصائل من أهداف وغايات الثورة العامة والجامعة والمدنية المقبولة من عشرات دول العالم، فضلاً عن أغلب الشعب السوري، إلى تكوين غايات وأهداف فصائلية.

فنتج عن ذلك، تعدد في الرؤى لصورة سورية بعد الأسد، وتضارب بين أهداف الفصائل بينياً مع بعضها، ومع بعض أهداف الثورة العليا، بالإضافة إلى الانتقال من خطاب الثورة الجامع، إلى

الخطاب الفصائلي الضيق. ورغبة في التمايز اختارت الفصائل رايات لها، متجاوزة راية الثورة الأولى، ثم تعاملت بعض الفصائل مع الجغرافية التي ترابط فيها كمناطق نفوذ تحاول فيها تطبيق مشروعها الفصائلي، ونظراً لقصور هذه المشاريع فقد نتج عنها تملل من الحاضنة الشعبية للثورة من هذه الفصائل وسلوكياتها.

وقد اتسمت هذه المرحلة بتوجس من الآخرين ولو كانوا شركاء في الثورة، بل وفي الرباط، فعملت الفصائل على تكوين هرمية مؤسسية شمولية لها أجنحة إعلامية وسياسية وعسكرية خاصة بها، رافضة بذلك مؤسسات قوى الثورة والمعارضة السياسية التي حظيت بنوع من القبول دولياً.

والأخطر من ذلك أن الولاء للفصيل، صار مقدماً على أي ولاء آخر، مما يفسر لنا التهاون في الانخراط في الصيالة على الآخرين، بل وفي أحلك الظروف، دون مراعاة لبنوة الثورة، وأخوة السلاح، وتربص الأعداء.

صحيح أن بعض الفصائل عملت على مراجعات فكرية لمسارها، نتج عن ذلك بعض التقدم البطيء في العودة نحو خطاب الثورة الأول، لكنها ما زالت بعيدة.

والمشكلة الكبرى أن الثورة السورية ليس عندها الرفاهية للسماح بإعطاء وقت مفتوح لهذه الفصائل حتى تصل بمراجعاتها إلى الحق، فالوقت من دم، والظروف الداخلية والخارجية لا سيما بعد نكبة حلب، وبروز نوع من الحُكّام الغربيين المستعدين لمُد اليد للديكتاتوريات في بلداننا، تحتم علينا حسم خياراتنا، فإما العودة إلى محورية الثورة في المبدأ والغاية، وإما الذهاب إلى ما بعد إدلب!

حلب لم تسقط في أيام



أحمد مظهر سعدو

اليابانيين. حرب العصابات لا تشبه الحرب التقليدية، فهي تفترق كلياً في مجمل مبادئها وقوانينها، وكذلك ماهية الإعداد لها. فهي تتكئ على العديد من المحددات والعناصر منها البعد الاستراتيجي المتعلق بكل عملياتها، وأيضاً التكتيك المرتبط بأساليب التنفيذ لهذه العمليات والمعارك، ومن ثم التقانة العلمية التي تساهم في حسم الكثير من مواقفها، وفي النهاية التخطيط والخطّة والتي تساهم في عملية تمفصل تلك العناصر الثلاثة ضمن سياق الزمان والمكان.

يقول الاستراتيجي العسكري (صن تزو) «في حرب العصابات لا تحتل أرضاً، اقتل عدوك واهرب، داهم عدوك من حيث لا يتوقع، وكن مثل بقعة الزيت إذا ضاق عليك المكان انتقل الى غيره»، فهل يمكن أن نتعلم من هذه الرؤية الاستراتيجية، لحرب العصابات أو حرب التحرير الشعبية؟

إن إعادة قراءة التاريخ، تاريخ الشعوب تعتبر منطلقاً لا بد منه، تجارب الشعوب البعيدة، وتجارب العرب والمسلمين القريبة، ففي تجاربنا ما يمكن أن نتعلم منه أيضاً، وفي هزائمنا الكبيرة في العصر الحديث، ما يمكن اعتباره دروساً لا يمكن القفز من فوقها أو تجاوزها. أخطاء الشعوب دروس مستفادة، هكذا لا بد من أن تكون.

يقول ياسين الحافظ بعد هزيمة عام ١٩٦٧ في كتابه (الهزيمة والايديولوجيا المهزومة): «نحن العرب لم نفقه بعد وحدة الزمان، أي ترابط وتواصل وحداته أو لحظاته، كما أننا لم نفقه بعد أن هذا الترابط ذو طابع سببي وتراكمي. لذلك نخدع أنفسنا بالحديث عن (لحظات تاريخية) و(أيام مصيرية).. فلسطين لم تسقط في أيام، كما لم تسقط في شهور، بل إنها كانت تسقط كل يوم كسرة بعد كسرة، وحجراً بعد حجر».

وعما تبقى من إمكانية للانتفاض، فبدأت كما نعلم جميعاً بانشقاقات أدت إلى تشكيل الجيش السوري الحر، لكنها ومع التدخلات الخارجية تحولت الى تشكيلات عديدة، وذات منابع ومناهل خارجية في معظم حالاتها، بحيث انفرط عقد الجيش الحر، ليصبح جيوشاً متنوعة متعددة، متناثرة، ناهيك عن الفرقة وعدم التمكن من الإمساك بسلسلة قيادة عسكرية منسجمة، تتمكن من التصدي لهذا النفير الطائفي الخارجي، الذي استقدمته إيران للإمساك بتلابيب سورية، وباسم الانتصار للحسين، وتنفيذاً لمشروعها الفارسي الطائفي، ولتتكوم جميعاً حول حلب، لأنهم وجدوا فيها تلك المعركة الفاصلة التي لا بد من الانتصار فيها، على مجمل كتائب وثوار سوريا. وجاءت معهم روسيا لتلتقي مصالحها مع مصالح إيران، لكن ضمن توضعات أخرى، وأهداف مختلفة.

الثوار في حلب وسوى حلب، ظنوا أن الحرب النظامية التقليدية يمكن أن تنتصر على تلك الجحافل الحاكمة الآتية مع جيش النظام، أو ما تبقى منه، ولم يأبهوا بالنتيجة إلى أن حرب التحرير الشعبية/حرب العصابات هي الأقرب لإمكانية تحقيق أي انتصار على جيوش نظامية، يدعمها الطيران وكل أسلحة روسيا الحديثة والمتطورة.

مع ذلك وبعد كل ما جرى يبدو أنه لا بد من العودة الى الوراء قليلاً ودراسة الامكانية والآلية العسكرية الجديدة الأفضل، لخوض معركة متواصلة، وهنا تصعد للذاكرة مرة أخرى مسألة حرب العصابات التي عملت عليها في السابق ثورات كثيرة وأدت إلى انتصارها على دول كبرى وعظمى، ونذكر هنا ما فعلته في الجزائر في مواجهة الفرنسيين، وأيضاً الثورة الفيتنامية ضد الأميركيين، وقبلهم الفرنسيين، وفي بنغلاديش وفي الصين ضد

أمخاض الثورة السورية كان ومازال عسيراً، فمنذ بدأت سلمية ومن ثم جرها النظام الأسد إلى مستنقع العسكرية، ومعه ومن خلاله العمل القسري نحو الطائفية، التي لم تكن بالأساس منهجاً ولا طريقاً سالكا أمام قوى الثورة السورية، بكل ألوان الطيف الذي تشكلت منه، كان همها الرئيس الحرية والكرامة المفقودتين في زمن البعث، زمن التغول الواضح للدولة الأمنية، على مدى حكم وهيمنة سلطة الأسد الأب ومن ثم الابن، الذين كرسا وبشكل واضح دولة العصابة، الدولة الأمنية المنفلتة من أي عقاب موضوعي يمكن أن يكون ناظماً أو محدداً لها، خلا عمليات التعدي على كل ما في الوطن ونهب موارده وسلب ثرواته، وإلغاء أي صوت معارض فيه، وسحق أي محاولة للثورة أو العصيان، مهما كان صغيراً، أو غير ذي جدوى، حتى باتت السياسة كابوساً يخيف كل متلفظ لها أو متعاط لآلياتها، فامتلات السجون بأصحاب الرأي المخالف، وتمت تصفية كل الذين يفكرون بأي لمحة تفكير للانقلاب على السلطة الفاجرة في دمشق.

انطلقت ثورة الشعب السوري سلمية بامتياز، فحولها نظام الأسد قسراً إلى حمل السلاح دفاعاً عن النفس، وعن الأعراض،

مركز توثيق الانتهاكات

يوصل توثيق الضحايا رغم الصعوبات

فريق الغربال

وثق «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا» (VDC) سقوط (١٣٧٤) قتيلاً، في مختلف المحافظات السورية في شهر تشرين الثاني الماضي، حيث استطاع المركز استكمال المعلومات الشخصية لـ (١١٩١) قتيلاً من العدد الإجمالي.

كما سجل المركز بيانات (١٨٣) قتيلاً آخرين كمجهولي هوية، حتى التثبت من معلوماتهم، بينما بلغ عدد القتلى الذين قضوا نتيجة إطلاق النار المباشر والقنص (٣٢٦) قتيلاً، فيما تسبب القصف الجوي والبراميل المتفجرة بمقتل (٦٧٧) شخصاً.

وبحسب التقرير الذي أصدره المركز في مطلع شهر كانون الأول، فقد بلغ عدد القتلى الذين قضوا نتيجة القصف بقذائف الهاون والمدافع والقصف بالدبابات (٢٤١)، بينما تم تسجيل (١٣٠) شخصاً، قتلوا لأسباب أخرى، منهم (١٦)، تم تعذيبهم حتى الموت في مراكز الاحتجاز التابعة للنظام السوري، و(٢١) قتيلاً نتيجة الحصار ونقص

المواد الغذائية والطبية و(٧٦) قتيلاً نتيجة السيارات المفخخة والألغام. وأشار التقرير إلى مقتل شخص واحد، نتيجة التعرض لغاز الكلور السام في حلب، بينما لم يتم تحديد الفاعل أو سبب الوفاة في الحالات الـ ١٦ الباقية.

وأضاف التقرير، أن حملة القصف المكثفة خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني استهدفت عدداً كبيراً من

المرافق والمنشآت الحيوية في محافظة حلب، استطاع فريق مركز توثيق الانتهاكات توثيق استهداف (٢٦) منشأة خدمية وطبية وتعليمية، ما تسبب في خروج معظمها عن الخدمة.

حيث كان للقطاع الطبي النصيب الأكبر من الهجمات، واستطاع فريق المركز تسجيل (١٣) استهداف لمركز ونقطة طبية، من قبل القوات التابعة للنظاميين السوري والروسي، من بينها (١٢) مشفى، خرجت جميعها عن الخدمة، كما تم تسجيل استهداف معمل «الأرك» للأدوية.

واستهدف القصف الجوي أيضاً، (١٣) مرفقاً خدمياً من بينها، مركزين تابعين للنسيج، والسكر، ومستودع للمواد الغذائية، وأحد مراكز الدفاع المدني، ومدرسة ثانوية واحدة، وثلاثة معامل صلب وحديد. إضافة إلى ذلك، تم قصف محطات توليد كهرباء، ومسجد أثري، إلى جانب سوق شعبي وأحد مخيمات النازحين، بينما تم توثيق استهداف مدرسة أطفال في حي الفرقان بمدينة حلب، من قبل قوات المعارضة المسلحة.

وتم تأسيس «مركز توثيق الانتهاكات في سوريا»، في يونيو/حزيران عام ٢٠١١ لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا، سواء في الحاضر أو الماضي أو المستقبل.

وذلك بهدف وضع مرجعية أساسية لهذه الانتهاكات ليس فقط لاستخدامها في وسائل الإعلام بل للمساءلة المستقبلية وإجراءات العدالة، التي من شأنها أن تكون أساسية في سوريا المستقبل.

ومع توسع قوات النظام في عمليات القتل التعسفي والاعتقال والانتهاكات ضد الصحفيين، والسجن من دون محاكمة والمنع من السفر والنفي القسري والحرمان من الجنسية والتعذيب والقتل تحت التعذيب وغير ذلك، في عام ٢٠١٢، برز اسم المركز كمنظمة حقوقية ناشئة.

وبعد تحول الصراع في سوريا إلى نزاع مسلح (حسب التوصيف القانوني للجنة الدولية للصليب الأحمر)، بدأ مركز (VDC) بتوسيع عمله ليشمل كل هذه الانتهاكات المنهجية المستجدة.

إن مركز توثيق الانتهاكات هو واحد من كبرى المنظمات السورية الحقوقية التي تعمل داخل سوريا، في معظم المدن، على توثيق انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي من قبل الحكومة السورية وعدد من أبرز جماعات المعارضة المسلحة.

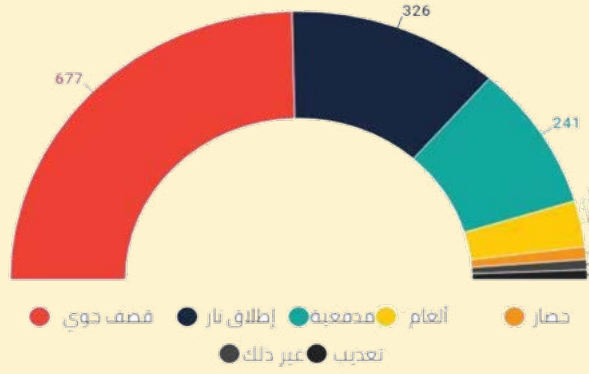
لقد كان مركز توثيق الانتهاكات فرعاً من المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، قبل أن يستقل

بعد مdahمة مكتبه في دمشق من قبل قوات الأمن السورية واعتقال ١٦ موظفاً من بينهم رئيس المركز الناشط الحقوقي مازن درويش.

ثم تعرض مركز ((VDC في يوم ٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٣ إلى اختطاف مديرتة المحامية، رزان زيتونة والناشطة سميرة خليل والنشطاء ناظم ووائل حمادي، من قبل جماعة مجهولة في مدينة دوما بالغوطة الشرقية.

وعلى الرغم من هذا اختطاف معظم المؤسسين، فقد تابع الموظفون العمل من خلال فريقهم المكون من ٣٥ شخصاً، وقاموا بتسجيل المركز في سويسرا كمنظمة غير ربحية.

ومن ناحية أخرى، تتمركز معظم مكاتب المركز خارج الأراضي السورية، وهذا يشكل عائقاً في الوصول لكثير من البيانات والمعلومات إضافة إلى قلة المعلومات والتوثيق القادمة من المناطق التي يسيطر عليها تنظيم «داعش»، والأخرى التي تسيطر عليها وحدات حماية الشعب الكردية.



منظمة العفو الدولية

تقول إن الأمم المتحدة مهدت طريق المحاسبة بسوريا

فريق الغربال

«الأوبزيرفر»، وأطلق حملة أثارت رد فعل مذهل، فأعيدت طباعة المقال في الصحف حول العالم، ولاقت دعوته استجابة حول العالم.

تتلقى منظمة العفو الدولية دعمها المالي بشكل رئيسي من الأفراد والأشخاص العاديين من مختلف مناطق العالم، وتتيح هذه المساهمات المالية الشخصية والتبرعات غير المشروطة للمنظمة الحفاظ على استقلاليتها الكاملة عن الحكومات والأيدولوجيات السياسية، والمصالح الاقتصادية والدينية.

تقوم المنظمة بالتحقيق وكشف الحقائق، كلما وحيثما تقع الانتهاكات، ومن ثمّ تضغط على الحكومات والجماعات القوية الأخرى مثل الشركات، حتى تتأكد أنها ستفي بوعودها، وتحترم القانون الدولي.

كما تعمل على سرد القصص القوية للناس الذين تناضل معهم، وتحشد ملايين المؤازرين حول العالم، من أجل التغيير، وتدافع عن النشطاء في خط المواجهة، إضافة إلى دعمها الناس للمطالبة بحقوقهم من خلال التثقيف والتدريب.

بلغ عدد أعضاء منظمة العفو ٢,٢ مليون عضو ومؤيد، حسب تقرير المنظمة لسنة ٢٠٠٧، ونشاطاتها مبنية في الأصل على مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في ١٠ كانون الأول لعام ١٩٤٨، التي اتفق عليها المجتمع الدولي، وتتضمن الحق في عدم الاعتقال أو الحجز التعسفي، وحق التعبير الحر عن الرأي والمعتقدات والديانة، والحق في محاكمة عادلة، والحق في الحياة والحرية والأمان، وهي الحقوق التي تعمل المنظمة على



حمايتها في مجمل نشاطها. تُعطي المنظمة أهمية عُلّيا لاتزان التقارير ودقتها، فكل حركة للمنظمة مبنية على بحث مدقق عن طريق الأمانة العالمية في لندن، وفي الوقت نفسه فالمنظمة معدة ولديها القدرة التامة على التصحيح إن ثبت خطأ فيما أوردته من معلومات، و تنتشر مكاتب وفروع المنظمة في ٨٠ بلدا في مختلف أنحاء العالم ولكن حملاتها تتعدى ذلك، لتشمل معظم بلدان العالم، مُنحت المنظمة جائزة نوبل للسلام سنة ١٩٧٧، تقديراً لجهودها في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان.

أكدت منظمة العفو الدولية (أمنيستي) أنّ، القرار الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، خلال شهر كانون الأول، والذي أنشئت بموجبه آلية دولية مستقلة لضمان المساءلة بشأن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبت في سوريا منذ مارس/آذار ٢٠١١، من شأنه أن يهّد الطريق أمام إمكانية فرض المساءلة.

وقالت أنا نيسنت، المديرية العامة للبحوث في منظمة العفو الدولية «بهذا القرار يمكن للجمعية العامة أن تساعد في التغلب على حالة الاستعصاء التي وصل إليها مجلس الأمن بشأن المساءلة عن الجرائم المرتكبة، ويُعتبر خطوة أولى باتجاه تحقيق العدالة لآلاف الضحايا». وأضافت «لقد ظل الوضع في سوريا يمثل واحداً من أقسى المآسي التي تفتّر قلب الإنسان في زمننا هذا، كما أنه يعتبر مثالا واضحا على فشل النظام الدولي المختل الذي تم إنشاؤه، والذي يقع مجلس الأمن في مركزه، لمنع ارتكاب الفظائع التي تهز ضمير الإنسانية جمعاء».

وبتميرير هذا القرار يقف المجتمع الدولي في وجه العجز التام لمجلس الأمن عن التحرك في مواجهة الفظائع الرهيبة التي تُقترف على مرأى من العالم بأسره، كما أن الدعم الكاسح للقرار من قبل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إنما يرسل رسالة قوية إلى جميع أطراف النزاع في سوريا مفادها أن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية لن تمر، وسيتم إخضاع الجناة للمساءلة، حيث أن الإفلات من العقاب ليس خياراً على الإطلاق.

ومنظمة العفو الدولية منظمة دولية غير ربحية، يقع مقرها في لندن، أسسها الإنجليزي «بيتر بينيسون»، أخذت على عاتقها الدور الأهم في حماية حقوق الإنسان وتركّز نشاطها على السجناء خاصةً فهي تسعى لتحرير سجناء الرأي، عن طريق تحقيق معايير عادلة للمحاكمة لجميع السجناء وبوجه الخصوص لسياسيين منهم أو من تم سجنهم دون محاكمة أو اتهام في الأصل.

جاءت فكرة تأسيس المنظمة في عام ١٩٦١، مع شعور «بيتر بينيسون» بالغضب عندما سُجن طالبان برتغاليان لأنهما فقط رفعاً كاسيهما تحية للحرية، فكتب مقالاً في صحيفة

ماذا بعد حلب؟



عبد الرحيم خليفة

على دعائتي حرية الوطن والمواطن، بعيداً عن الديموغرافية والتطرف . ونحن بحاجة أيضاً لموقف واضح من الجماعات التي حملت رايات ومشاريع عابرة للحدود، وطيفت الثورة ومذاهبها، وضللت قطاعات واسعة من السوريين، وحولت قضيتهم، إلى تطبيق حدود الله، والشرعية، ثم العمل على إعادة تفعيل دور القطاعات الشعبية الواسعة في فعاليات الثورة، والاهتمام بقضايا السوريين في الشتات من خلال تنظيمهم في كل بلد، وإيلاء اللاجئين في دول الجوار الاهتمام أيضاً .

كما يجب إعادة الاعتبار للدخل الملتصق بالأرض والناس، والتفكير بالمزاوجة بين خيارَي العلية والسرية، من خلال اعتماد قيادة سياسة معلنة ونضالية سرية، لتخفيف ضغوط الدول والارتهاان للخارج، وردم الهوة بين داخل يسد كل يوم فاتورة الصراع دماً وجوعاً، وخارج يتصدر المشهد ومنفصل تماماً عن معاناة قاعدته التي لا يعيرها الاهتمام الكافي .

هذه بعض ملامح خارطة طريق تبدو لنا مخرجاً وحلاً للتحديات التي بدأت تبرز في مرحلة ما بعد حلب وما فرضته التغييرات الإقليمية (التفاهم التركي-الروسي) والدولية (وصول ترامب للرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية)، وهي رؤية غير مكتملة بالتأكيد، وتحتاج لجهود كل الوطنيين المخلصين .

ويبقى أخيراً السؤال المهم التالي: من هو القادر على النهوض بهذا العبء الكبير، وتحمل مشاقه ومخاطره؟ باعتقادي أن هناك كثيرين، أفراد وجهات، يتوفر لديهم الاستعداد لتحمل المسؤولية، وعلى موعدهم مع القدر .

الثورة السورية بعد حلب ليست في حالة هزيمة، كما يصور البعض، إنها في كبوة وتقف أمام منعطف صعب، ولكنها قادرة على تجديد نفسها وخطابها وآلياتها، وتلك ميزة الثورات العظيمة والتاريخية.

في الحرية والكرامة والعدالة . لم تعد قضية السوريين مواجهة نظام مستبد، بل أصبحت مواجهة مشاريع هيمنة وتوسع واحتلال، تعمل على تغيير البنية الديمغرافية، والهوية الوطنية الجامعة، وهو ما يتطلب خوض المواجهة باعتماد أساليب غير تقليدية، وفي مقدمتها نهج المقاومة الثورية، أو حرب العصابات الشاملة والطويلة، بناء على استراتيجية كفاح وعمل شاملة، وطرح خطاب سياسي مختلف، وهذه الفكرة بدأت تتبلور وتنضج، وتتضح معالمها شيئاً فشيئاً.

فكثيرون من المثقفين والمقاتلين تنبؤوا مؤخراً ويساهمون الآن في صياغتها والتبشير بها، وثمة مؤشرات على ظهور (قوى منظمة) تشكلت على أساسها، جنباً إلى جنب مع رؤية لحل سياسي لا يكون تصفويًا يعيد إنتاج النظام، أو يفرض لخلق نظام استبدادي شبيه ومماثل لما عرفه السوريون خلال العقود الماضية.

أيضاً لابد من الدعوة لعقد مؤتمر وطني عام وشامل، لإعادة هيكلة قوى المعارضة وتنظيمها، أخذين بعين الاعتبار أن منظمات المعارضة القائمة فشلت في التعبير عن مطالب شعبها، ووقعت رهينة لأجندات خارجية، واستشرى الفساد في صفوفها، وظل الاضطراب والتناقض سمتين أساسيتين في خطابها ومواقفها، وعليه فلا بد من خطاب وطني واضح يحدد الأهداف العامة التي مثلتها الثورة عند إنطلاقتها بالنضال لاسترداد الحرية والكرامة، وبناء دولة القانون والعدالة وفصل السلطات، وبناء نظام قائم على مبادئ التعددية وتداول السلطة وصناديق الانتخاب، بعيداً عن الشعارات المغلقة والطوباوية .

الحاجة ماسة لإعادة تعريف قوى الثورة والمعارضة، وإعادة فرزها وتقييمها، بمعايير الوطنية السورية، والالتزام بأهداف شعبنا المعروفة التي أشرنا إليها آنفاً، إضافة للتأكيد على صون الدولة السورية ورفض أي مس بوحدها، وهذا يستدعي امتلاك خطاب وطني جديد يخاطب الداخل والخارج، يقوم

عزت معركة حلب كثير من القوى والمشاريع اللاوطنية، وكشفت عن اختراقات كبيرة وارتباطات مشبوهة وإرادات مرتعنة، كما أظهرت حالة من الانقسام المجتمعي الذي يهددنا بمخاطر شتى، حاضراً ومستقبلاً. أما الاسئلة الأهم التي يطرحها الواقع الجديد اليوم بقوة فهي: ماذا بعد معركة حلب؟ وما هو المطلوب من قوى الثورة؟ أو ما العمل؟ الثورة لم ولن تنته بسقوط حلب، كما يتوهم النظام وأعدائه، لا سيما وأن ما جرى لا يشكل مفاجأة، إذ كان متوقعا منذ عدة أشهر، فالمقدمات أشارت إلى النتائج بوضوح.

لسنا هنا بصدد البحث عن الأسباب التي أدت إلى ذلك، والقاء المسؤولية على هذا الطرف أو ذاك، ولكننا نريد فقط الإشارة إلى ما يمكن عمله بينما نحن أمام منعطف دقيق، يتطلب قدراً كبيراً من الوعي والمراجعة الجادة والصدق والعمل على أسس مغايرة لما قادنا إلى هذه الانتكاسة .

إن خيارات الشعوب لا يمكن أن تحدد، أو تنحصر في اتجاه واحد، والشعوب الحية هي التي تملك من الفكر والعزيمة ما يجعلها تجدد ذاتها ووسائلها وأساليبها تبعاً للظروف، وعليه فإن هناك الكثير مما يجب عمله لهزيمة قوى البغي والاحتلال ومشاريعها العدوانية والمذهبية، وتحقيق تطلعات شعبنا

تطور البيت التقليدي في حمص

نداء الدندشي

السكان، ما أدى إلى تطورت أعمال الطبقة البرجوازية، من تجار وصناعيين، وتدفقت الأموال، فشهدت المدينة حالة ازدهار لم تعهدها منذ فترة طويلة، فقد دبت الحيوية من جديد في أسواقها التي كانت قد شهدت حالة ركود عامة امتدت عدة قرون، وأخذت تفد إليها قوافل التجار قادمين من بلاد بعيدة ومتعددة الجنسيات، وهم يحملون ثقافات جديدة وعادات مختلفة، ساهمت بإذكاء روح الحداثة فيها.

- التطور العلمي الذي رافق افتتاح المدارس التي أدخلت العلوم الحديثة إلى مناهجها وتعليم اللغات الأجنبية.

- تعليم المرأة، وافتتاح مدارس خاصة لهذه الغاية.

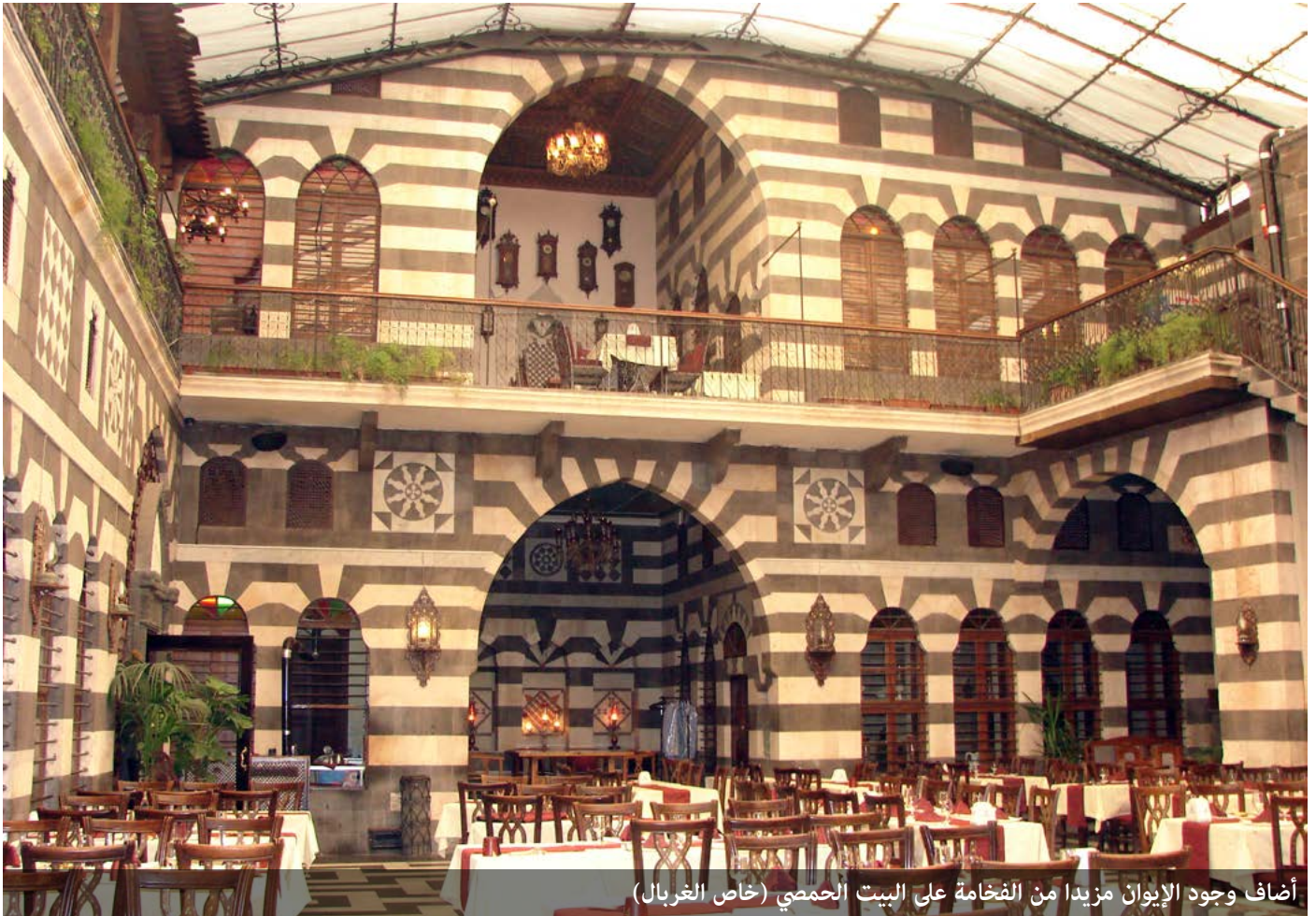
انعكس الازدهار على مجمل أنشطة حياة السكان، ونالت العمارة منه نصيباً جيداً، أدى إلى تغير جذري في الشكل والمظهر العام

مفعمة بالحياة، وغنية بعناصر الزينة هي فناء المنزل وجنته الداخلية، تحيط بها غرف المنزل من جهاتها الأربع، وتشكل المادة التي بنيت بها منازل وأسواق ودور العبادة، العنصر الذي يحدد هوية المدن ويعطيها طابعها الخاص، وقد بنيت مدينة حمص من الحجارة البازلتية السوداء المتوفرة بكثرة في مقالع منطقة الوعر المتاخمة لها. هذا الطراز من العمارة ظل سائداً حتى النصف الثاني من القرن التاسع عشر، حين حصلت جملة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، أحدثت نقلة هامة، أدت إلى تطور سريع شمل معظم جوانب الحياة في المدينة، كان أهمها:

- الغاء الضرائب المفروضة على البضائع المستوردة والمصدرة، ما أدى إلى تقلص الأعباء المادية التي كانت تتحملها الحركتين التجارية والصناعية معاً، وهي مصدر رزق

يتميز البيت التقليدي القديم في مدن سورية بأنه بناء مغلق من الخارج، ومفتوح على الداخل، وهو الطراز الذي نشأ تلبية لحاجة السكان إلى الدفء في الشتاء، والبرودة في الصيف، في مدن تقع على تخوم الصحاري، وتتأثر بمناخها الجاف والحار صيفاً، والبارد شتاءً، مع قدر من الرطوبة تناسب وموقع هذه المدن الجغرافي.

يتألف البيت التقليدي القديم في حمص من دور واحد، ومجموعة من الغرف أو الأجنحة تحيط بفناء واسع مكشوف، وتعتبر عتبة الباب الخارجي النقطة التي تفصل الشارع، أي المكان العام الذي يتشارك فيه الناس استخدام كافة عناصر المدينة، والمنزل، أي الخصوصية المطلقة، ثم يعبر الداخل ممراً ضيقاً ومظلماً، ينفرج في نهايته على حديقة



أضاف وجود الإيوان مزيداً من الفخامة على البيت الحمصي (خاص الغرمال)



مصب من الرخام (خاص الغربال)

بعد أن شغلت الشرفة مكانه، وأدت وظيفته المعمارية، من حيث ربط الغرف بعضها ببعض بطريقة أكثر فاعلية، ورغم أن هذا النموذج لم يشهد انتشارا واسعا في عمارة المدينة، مقارنة مع نموذج المنزل الطابقي المزود بالإيوان، لكن، يمكن اعتباره خطوة جريئة وضعت أسس المرحلة التالية.

لم يهدف هذا التطور المعماري لإحداث انقلاب مفاجئ يطيح بالتقاليد الاجتماعية، أو بمجمل الأعراف السائدة، بل حالة تعبير تعكس مستوى التطور الاقتصادي والفكري التي بلغها المجتمع خلال تلك الفترة، وكان التأكيد جاريا للمحافظة على المخطط المعماري الثابت للمنزل التقليدي المفتوح على الفناء الداخلي، لارتباطه الوثيق بنمط الحياة الروحية التي يعيشها السكان في هذه البيوت، بمختلف أعراقهم ومذاهبهم، وعلاقة هذه المنازل بمجمل العادات اليومية السائدة، التي ارتبطت بمخطط المنزل وتوزع اجنحة السكن فيه، فالقاعدة الاجتماعية في المدينة آن ذاك، والخلفية الفكرية للمجتمع، كانت تملك الاستعداد الكافي لقبول الأفكار الجديدة، لكنها لم تكن مهيأة لإحداث تغيير جذري، أو انقلاب حاد يتم دفعة واحدة، ويؤدي إلى تغيير جوهري في نمط الحياة السائدة.

أيضا، انصب الاهتمام على مجمل عناصر الزخرفة المعمارية، التي لقيت عناية فائقة، وضاعف البناؤون الاهتمام بها سواء بالمحافظة على نمط وأسلوب هذه الزخارف،

الشرفة في العمارة المعاصرة، يطل بواجهته على الفناء الداخلي للمنزل، ويشرف على الطرقات والأحياء المجاورة.

- ظهور نوافذ على الجدران الخارجية، أصبحت جزء من تصميم المنزل، وليس عملية تجديد مؤقتة، وأصبح باستطاعة القاطنين في المنزل الإطلالة على الحي المجاور والطرقات المحيطة من خلالها، الأمر الذي لم يكن مألوفا ولا مستساغا من قبل، لكن في تلك الفترة كانت النظرة الاجتماعية للمرأة بدأت تتغير مع افتتاح المدارس الخاصة بالإنث، والحماسة التي قابل بها المجتمع فكرة تعليم المرأة وعملها، وهكذا، لم تعد هناك غضاضة تذكر، في ظهور المرأة على الملأ أثناء حركتها اليومية في منزلها.

- الإفراط في التزيين، وابتكار أمشاط جديدة من الزخرفة للدلالة على الانفتاح الثقافي والغنى الذي يتمتع بهما مالك المنزل.

لم يكن تطور المنزل التقليدي في حمص حالة مؤقتة، بل شهدت المدينة حركة تغيير معماري مستمرة، تجسدت بظهور نموذج جديد من العمارة أكثر انفتاحا من سابقه، حين أضيف إلى الطابق الأعلى من البناء شرفة واسعة ومكشوفة، وزينت واجهتها بأقواس مدببة متتالية تستند على أعمدة من الرخام المصقول تشرف على فناء المنزل، وتطل على الأحياء والطرقات المجاورة، ويلاحظ في هذا النموذج غياب عنصر الإيوان من البناء، نتيجة غياب حاجة إليه

للمدينة، وأسس لبداية التحول عن النمط المعماري التقليدي السائد.

ظهرت أول بوادر التطور المعماري على أحد العناصر المعمارية الهامة في البيت وهو «الإيوان»، ففي مدينة حمص شكّل الإيوان عنصرا ثانويا في عمارة البيوت السكنية، وظل لقرون طويلة، يشغل حيزا جانبيا وغير فعال في أحد أجنحة المنزل، واقتصر استخدامه على سكان المنزل دون ضيوفهم، لكن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ظهر الإيوان، فجأة وقد توسط إحدى واجهات المنزل الداخلية وشغل مساحة أكبر، ما أعاد له مكانته و وظيفته المعمارية كصلة وصل بين الغرف الملاصقة له على الجانبين، وهكذا سجل المعماريون الخطوة الأولى نحو تجاوز شرط الظروف المناخية في العمارة التقليدية داخل المدينة، التي حالت شدة الرياح فيها دون الاهتمام الكافي بهذا العنصر المعماري الهام. لم تمض فترة طويلة على هذا التغيير حتى ظهرت نماذج أخرى من العمارة أكثر جرأة تمثلت بالمنازل الطابقية، هذه الأبنية الكبيرة والمرتفعة جسدت حاجة السكان لضرورة الاستخدام الأقصى لمساحة الأرض التي يملكونها، ورغبتهم الجامحة بإضافة عنصر الفخامة والرفعة إلى منازلهم الجديدة، ما أدى لبروز سمات ومميزات في العمارة لم يكن مسموح بها من قبل:

- بناء إيوان واسع يتوسط الدور الأرضي، وآخر في الدور العلوي منه، شغل مكان



واجهة داخلية في بيت حمصي يظهر بها كيف بنيت مدينة حمص من الحجارة البازلتية السوداء المتوفرة بكثرة في مقالع منطقة الوعر (خاص الغربال)



شرفة منزل حمصي (خاص الغريال)

الحدث، لتهيئ الأجواء، وتفسح المجال لتطور آخر أكثر عمقا وشمولية، بدا يفرض نفسه على الحركة المعمارية، انتقلت خلاله المدينة وبسرعة غير مسبوقة نحو عصر جديد، وأصبحت الساحة مهيأة تماما لتقبل نموذج جديد من العمارة وفد إليها لاحقا، يختلف بالشكل واسلوب البناء عما سبقه، وهو طراز العمارة الأوربية (الطراز الكولونيالي)، الأمر الذي أسس لحياة جديدة ومختلفة في الفكر والشكل عما كان سائدا من قبل، وقدم الدليل على أن العمارة مرآة حقيقية تعكس التطور الاقتصادي والفكري للمجتمعات الانسانية في كل مكان وزمان.

بسرعة كبيرة، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وصولا إلى الربع الأول من القرن العشرين، ظهر خلالها، وبشكل جلي، رفض المجتمع المحلي لحالة الجمود الفكري التي عانى منها فترة طويلة من الزمن، دون أن يحدث خلالها تغيير يذكر في بنيته الفكرية والاجتماعية والاقتصادية. لهذا، ما أن بدأت رياح التغيير تهب قادمة مع جملة من العوامل المؤثرة، حتى استجابت المدينة بكامل بنيته الاجتماعية الهرمية لهذه لدعوة، وانعكس هذا عميقا على عمارتها السكنية التي أخذت شكلا مغايرا لما كان سائدا، ما أدى إلى احداث تغيير عميق في الشكل العام للمدينة التي بدأت تتجه نحو

كعمارة الواجهات الداخلية بتناوب مداميك الحجارة البيضاء والسوداء- الأبلق- وتزيين واجهات المنزل المطلية على الفناء بمختلف أصناف الزخارف المعروفة آنذاك، ومع توفر السيولة النقدية، شاعت ظاهرة الإفراط في استخدام الزخارف والزينات سواء على الواجهات الداخلية - المطلية على فناء المنزل- التي يدخل الحجر الكلسي في زخرفة واجهاتها، أو بإضافة عناصر فنية جديدة لم تكن مستخدمة من قبل، مثل الحجر المنحوت على شكل أقواس لينة في الأطر المحيطة بالنوافذ والأبواب، امعانا في ابراز عنصر التميز على المنزل. كما ظهر الإفراط في استخدام زخارف الكسوة الخشبية للنوافذ والأبواب والفراغات الداخلية ضمن الغرف «الخزائن» التي ابتعدت عن البساطة واتجهت أكثر نحو التعقيد، وتنوعت مواضيع الزينة فيها بين زخارف نباتية او هندسية، وأحيانا كان يتم المزج بين هذين العنصرين معا، ولم يتردد أصحاب المنازل بالإنفاق الجيد على استيراد مواد اكساء جديدة تبرز فخامة المنزل، كالمرايا الزجاجية التي استخدمت بأناقة بالغة كخلفية للزخارف الخشبية المفرغة التي تؤطر جداريات الغرف، ثم تثبيت قطعة فاخرة من الرخام المزخرف تسمى «المصب» على الجدار المجاور لباب الدخول في الغرفة الرئيسة.

أخذت عجلة التطور تدور في مدينة حمص



نحت الحجارة على شكل أقواس لينة (خاص الغريال)

ما هو مرض السرطان؟



تخترق الخلايا السرطانية الأنسجة السليمة وتقوم بتدميرها

د. واصل الجرك

السرطان وهو مصطلح طبي يشمل مجموعة واسعة من الأمراض التي تتميز بنمو غير طبيعي للخلايا، كما تنقسم بدون رقابة، ولديها القدرة على اختراق الأنسجة وتدمير أنسجة سليمة في الجسم، وهو قادر على الانتشار في جميع أنحاء الجسم. السرطان أحد الأسباب الرئيسية للوفاة، لكن احتمالات الشفاء منه آخذة في التحسن باستمرار في معظم أنواعه، بفضل التقدم في أساليب الكشف المبكر عن الأورم والتقدم في خيارات علاج المرض.

أعراض السرطان

تختلف أعراض مرض السرطان من حالة إلى أخرى، تبعاً للعضو المصاب بالمرض فمهما: ظهور كتلة أو تضخم يمكن تحسسها تحت الجلد، أو نقص في وزن الجسم، أو تغيرات في أنماط عمل الأمعاء أو المثانة، أو بحة في الصوت، أو صعوبة أو عسر في الهضم أو عدم الراحة بعد تناول الطعام.

أسباب مرض السرطان

يتولد السرطان من جراء ضرر (تغير/طفرة) يحصل في سلسلة الحمض النووي DNA الموجود في الخلايا السليمة، تميل أحياناً إلى إحداث تغيرات في حمضها النووي، لكنها تبقى قادرة على تصحيح الجزء الأكبر من هذه التغيرات، وإذا لم تتمكن من إجراء هذه التصحيحات، فإن الخلايا المُحَرَّقة على الغالب ستموت، ومع ذلك، فإن بعض هذه الانحرافات غير قابلة للتصحيح، ما يؤدي إلى نمو هذه الخلايا وتحويلها إلى خلايا سرطانية. قد يحدث الانحراف الجيني لدى آخرين نتيجة قوى فاعلة داخل الجسم، مثل الهرمونات، والفيروسات والالتهابات المزمنة، أو نتيجة قوى فاعلة خارج الجسم، مثل الإشعاعات فوق البنفسجية أو عوامل مُسرِّنة كالمواد الكيميائية. الأشخاص المدخنون الذين يعملون في بيئة تحتوي

على الأسبست (وهي تركيبة معدنية تستخرج من المناجم وتستخدم في مواد البناء وخصوصاً في معامل الإسمنت)، هم أكثر عرضة لخطر الإصابة بسرطان الرئة من الأشخاص المدخنين الذين لا يعملون في بيئة كهذه، وهذا، لأن الدخان الناتج

نفسه، ويمكن التشاور مع اختصاصي الأورام حول فوائد ومخاطر كل واحد من خيارات العلاج لتحديد الأفضل والأكثر نجاعة لكل حالة.

أهداف علاج السرطان؛

تطبيق علاج السرطان يتم بطرق متعددة ومختلفة، من بينها: علاج يهدف إلى قتل أو إزالة الخلايا السرطانية (علاج أساسي)، علاج يهدف إلى تدمير الخلايا السرطانية المتبقية (علاج مُساعد)، علاج يهدف إلى معالجة الأعراض الجانبية الناتجة عن مرض السرطان وعن معالجته (علاج داعم).

في متناول الأطباء اليوم أدوات متنوعة تم تصميمها بهدف علاج السرطان، وهذه العلاجات تشمل: الجراحة والمعالجات الكيميائية والمعالجات الإشعاعية وزرع نخاع الشوك والخلايا الجذعية والعلاج البيولوجي والعلاج الهرموني والعلاج بالعقاقير والتجارب السريرية.

الوقاية من السرطان

ليست ثمة طريقة مؤكدة لتجنب الإصابة بمرض السرطان، لكن الأطباء أفلحوا في تحديد بعض الطرق التي يمكن أن تساعد على خفض عوامل الخطر للإصابة بمرض السرطان، بما في ذلك: الإقلاع عن التدخين وتجنب التعرض الزائد لأشعة الشمس والمحافظة على نظام غذائي متوازن وصحي وممارسة النشاطات الجسدية في معظم أيام الأسبوع والمحافظة على وزن طبيعي وصحي والحرص على إجراء فحوصات وطرق الكشف المبكر بانتظام واستشارة الطبيب بشأن اللقاحات المتوفرة.

عن التبغ سوية مع الأسبست يشكلان عاملين لتطور هذا النوع من السرطان.

إضافة إلى التاريخ العائلي، فنحو ١٠٪ فقط من جميع حالات السرطان تحدث على أساس وراثي، وبالرغم من أن الأطباء يعرفون العوامل التي تجعل شخصاً ما ينتمي إلى مجموعة ذات خطر أكبر للإصابة بمرض السرطان، إلا أن غالبية حالات السرطان تحدث في الواقع لدى أشخاص ليست لديهم عوامل معروفة.

تشخيص السرطان

يتم تشخيص السرطان عن طريق: الفحص الجسماني والفحوصات المخبرية وفحوصات التصوير والخزعة وهي عملية أخذ خلايا مصابة أو خبيثة وتحليلها في المخبر.

مراحل مرض السرطان

بعد تشخيص مرض السرطان، يحاول الطبيب تحديد مدى انتشار مرض السرطان أو المرحلة التي وصل إليها السرطان، فيقرر بشأن طرق العلاج أو احتمالات الشفاء، طبقاً لتصنيف مرض السرطان ودرجته لدى المريض يُرمز إلى درجات أو مراحل، مرض السرطان، عادة، بالأرقام الرومانية من I حتى IV، حيث إن رقماً أكبر يشير إلى أن السرطان أكثر تقدماً، في بعض الحالات، يشار إلى مرحلة السرطان باستخدام الحروف أو بالوصف الكلامي.

علاج السرطان

يتشكل علاج السرطان من علاجات متنوعة، كما أن خيارات علاج السرطان تتعلق بعدة عوامل، مثل نوع ومرحلة السرطان، الوضع الصحي العام، إضافة إلى ما يفضلها المريض



الحجم الحقيقي لمأساة سوريا الإنسانية

منذ آذار 2011 وحتى كانون الأول 2016

13.5 مليوناً بحاجة إلى مساعدة إنسانية
من بينهم نحو **6 ملايين** طفل ونحو **مليون** عجز



أكثر من **50%** من السوريين
اضطروا إلى النزوح عن منازلهم



نحو **5 ملايين**
في حاجة إلى مساعدة إنسانية
في مناطق محاصرة أو يصعب الوصول إليها



أكثر من **6 ملايين**
مشردون داخل سورية



أكثر من **4 ملايين**
بحاجة إلى إيواء عاجل



نحو **300 ألف** فلسطيني
تشرّدوا مرة أخرى داخل سوريا

نحو **2 مليون** طفل دون تعليم

نحو **3 مليون** معاقون جسدياً

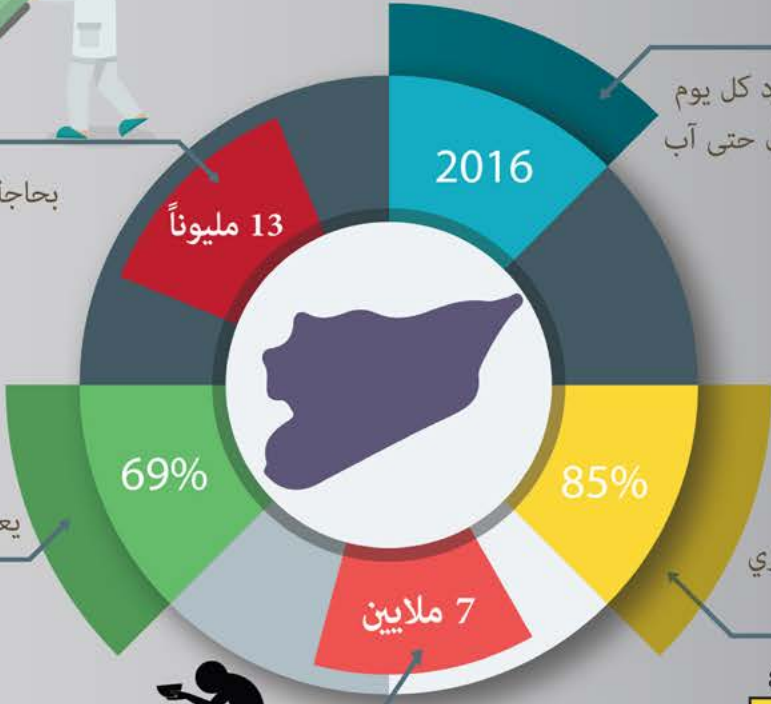
30 ألفاً كل شهر
ضحايا الصدمات النفسية والذهنية



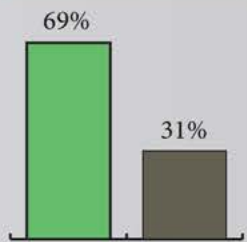
بحاجة إلى رعاية **طبية** عاجلة



أكثر من **6 آلاف** مشرد كل يوم
في الفترة من كانون الأول حتى آب



يعيشون في **فقر حاد**



ضحايا انعدام **الأمن الغذائي**

من إجمالي الشعب السوري
يعيشون في **فقر**

